

مجلس الأمن



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨١١

الأربعاء، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورغنسن	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برينس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيدة نغوين
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد مامان ساني
	الهند	السيد راغوتاهاالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانيس

جدول الأعمال

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من مُيسِّرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/578)
التقرير الحادي عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/582)
رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من مُيسِّرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/602)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

ويستمع مجلس الأمن خلال هذه الجلسة إلى إحاطات من السيدة روزماري ديكارلو وسعادة السيد أولوف سكوغ والسفيرة جيرالدين بيرن ناسون، الممثلة الدائمة لأيرلندا، بصفتها ميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة عن خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

إن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية هي ثمرة ١٢ عاما من الجهد الدبلوماسي المكثف والمفاوضات الفنية.

فقد اعتبر الأمين العام خطة العمل الشاملة المشتركة على الدوام السبيل الأفضل لكفالة أن يظل البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية سلميا بشكل حصري. ولذلك، يعتبرها - هي والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أيدها - بالغي الأهمية بالنسبة للهيكل العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية والأمن الإقليمي والدولي. ومنذ تموز/يوليو ٢٠١٥، أكد الأمين العام مرارا وتكرارا أهمية الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة بالنسبة للمجتمع الدولي. ودعا المشاركين فيها إلى معالجة الشواغل المتعلقة بتنفيذها معالجة بنّاءة، ومعالجة المسائل التي تقع خارج نطاق الخطة دون المساس بالاتفاق وإنجازاته.

وقد تحسن سياق تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تحسنا كبيرا منذ آخر جلسة لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ لمناقشة المسألة النووية الإيرانية (انظر S/2020/1324).

وكما ورد في التقرير الحادي عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/582)، سحبت الولايات المتحدة، من خلال رسالتها المؤرخة ١٨ شباط/فبراير الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/158)، الرسائل التي وجهتها إلى المجلس في آب/أغسطس ٢٠٢٠ (S/2020/822) وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ (S/2020/927)،

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/578)

التقرير الحادي عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/582)

رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/602)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطة التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، وسعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

ويبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: الوثيقة S/2021/578، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ والوثيقة S/2021/582 التي تتضمن التقرير الحادي عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ والوثيقة S/2021/602، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

مثل التدابير المتخذة سابقا منذ ١ تموز/يوليو ٢٠١٩، يمكن التراجع عنها. وعلاوة على ذلك، قررت إيران، اعتبارا من ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢١، تعليق تدابير الشفافية الطوعية المنصوص عليها في الخطة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي الملحق باتفاق الضمانات الشاملة للوكالة. غير أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الطاقة الذرية الإيرانية توصلتا في وقت لاحق من شهر شباط/فبراير إلى تفاهم تقني ثنائي مؤقت يتيح للوكالة مواصلة أنشطة الرصد والتحقق الضرورية. وانتهت فترة هذا التفاهم في ٢٤ حزيران/يونيه، ولم توضح إيران ما إذا كانت تعترم الإبقاء على الترتيب الحالي.

ولا غنى عن أنشطة الرصد والتحقق التي تضطلع بها الوكالة في جمهورية إيران الإسلامية، بما فيها جمع البيانات وتخزينها دون انقطاع بواسطة معدات الرصد والمراقبة لديها، للمساعدة في بناء الثقة الدولية في الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي. وأدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى استئناف التفاهم التقني المؤقت مع الوكالة دون تأخير، والامتناع عن اتخاذ مزيد من الخطوات لتقليل التزاماتها والعودة إلى التنفيذ الكامل للخطة، كما أحثها على أن تنظر بعناية في الشواغل الأخرى التي أثارها المشاركون في الخطة وغيرهم من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأنقل الآن إلى التدابير الواردة في المرفق بـ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على النحو المبين في التقرير الحادي عشر للأمم المتحدة عن تنفيذه. أولا، فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالمجال النووي، فإننا لم نتلق أي تقارير بشأن توريد المواد النووية وذات الاستخدام المزدوج المتصلة بالمجال النووي أو بيعها أو نقلها إلى إيران، على نحو يتعارض مع الفقرة ٢ من المرفق بـ. وواصل مجلس الأمن نظره في طلبات توريد المواد النووية وذات الاستخدام المزدوج المتصلة بالمجال النووي أو بيعها أو نقلها إلى إيران من خلال قناة المشتريات. وقدم مقترح جديد من خلال القناة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلك وصل مجموع المقترحات الواردة منذ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٥٢ مقترحا. وقد تلقى المجلس ثمانية إخطارات، مقدمة عملا بالفقرة ٢ من المرفق

على التوالي. وكانت هذه خطوة أولى وضرورية لمداواة مجلس منقسم وتمهيد الطريق لمحادثات فيينا. وتتيح الجهود الدبلوماسية المتواصلة في فيينا فرصة بالغة الأهمية للولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية للعودة إلى التنفيذ الكامل والفعال للخطة والقرار. وهذا تطور جوهري ومحمود. ولذلك، من الضروري أن تعمل جميع الدول الأعضاء على تهيئة بيئة مواتية وتتجنب أي إجراء قد يكون له أثر سلبي على هذه الجهود الدبلوماسية الجارية، وكذلك على الاستقرار الإقليمي. وبالمثل، لا تزال جميع المبادرات الرامية إلى دعم العلاقات التجارية والاقتصادية مع جمهورية إيران الإسلامية تكتسي أهمية، ولا سيما في سياق التحديات الاقتصادية والصحية الراهنة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا.

وعلاوة على ذلك، أكرر نداء الأمين العام إلى الولايات المتحدة برفع الجزاءات الواردة في الخطة أو إلغائها، وتمديد الإعفاءات فيما يتعلق بتجارة النفط مع إيران، وتيسير الأنشطة المتصلة بالمجال النووي بما يتفق مع الخطة والقرار. وتتعلق هذه الأنشطة بمشاريع عدم الانتشار، بما في ذلك في محطة بوشهر النووية لتوليد الكهرباء ومرفق فوردو ومفاعل أراك. وهذه الخطوات ضرورية لتيسير التنفيذ الكامل للخطة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وإتاحة الفرصة للشعب الإيراني للتمتع بالفوائد الملموسة التي تتوخاها الخطة.

وتكتسي العودة إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أهمية كبرى في ضوء الخطوات الإضافية التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية للحد من التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب الخطة، بعد انسحاب الولايات المتحدة منها. وقد أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المجلس بأن إيران ركبت أجهزة طرد مركزي جديدة ومتقدمة وبدأت أنشطة البحث والتطوير لإنتاج معدن اليورانيوم، كما خصبت اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة ويُقدر إجمالي مخزونها من اليورانيوم المخصب الآن بـ ٣,٢٤١ كيلوغراما، وهو ما يتجاوز الحدود المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة في كلتا الحالتين. وقد صرحت إيران أن هذه التدابير، مثلها

ولكن بالنظر إلى أن اليوم هو اليوم الأخير في فترة رئاستكم، أود أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم الناجحة للغاية.

ويشرفني أن أخطب مجلس الأمن اليوم باسم الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة والأمنية، السيد جوسيب بوريل فونتيليس، بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، والسيدة روزماري ديكارلو والأمانة العامة على التزامهم بالتقاني والمهنية في إعداد التقرير الحادي عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/582). وكذلك أعرب عن تقديري للسيدة جيرالدين بيرن ناسون، سفيرة أيرلندا، على عملها ميسرة معنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وعلى التعاون الممتاز خلال الفترة الماضية، وأنطلع إلى استمرار تعاوننا.

ويمكن استشفاف مستوى جديد من التفاوض، منذ بياني السابق قبل ستة أشهر (انظر S/2021/1324)، بالنظر إلى تحسن البيئة الدبلوماسية المحيطة بخطة العمل الشاملة المشتركة. وفي نفس الوقت، هناك شواغل خطيرة على الرغم من ذلك التفاوض الجديد.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي مرت عليها الآن ست سنوات تقريبا، هي ثمرة لتعددية الأطراف الفعالة ودليل على العمل الهام الذي قام به أعضاء المجتمع الدولي وهذه القاعة بصفة خاصة. وقد صمدت "خطة العمل الشاملة المشتركة" أمام ضغوط كبيرة على مدى السنوات الماضية منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في عام ٢٠١٨ وإعادة فرض العقوبات، فضلا عن الخطوات المتتالية التي اتخذتها إيران بما لا يتفق مع الاتفاق. وخلال تلك الفترة، أظهر المشاركون الباقون في "خطة العمل الشاملة المشتركة" اقتناعهم بالعمل دبلوماسيا للحفاظ على الاتفاق. غير أن الاتفاق لا يزال في مرحلة حرجة ويحتاج إلى إعادته لمساره على وجه السرعة وتنفيذه على نحو كامل. وتلك مسؤولية مشتركة يجب أن نرعاها ونحميها جميعا.

وقد تكثفت جهودنا، منذ مناقشتنا الأخيرة حول تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في المجلس، لكفالة التنفيذ الكامل لخطة العمل

باء، بشأن بعض الأنشطة المتصلة بالمجال النووي بما يتفق مع الخطة.

ثانيا، فيما يتعلق بأحكام القرار المتعلقة بالفدائف التسيارية، قدمت فرنسا وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة معلومات عن إطلاق إيران لعدائف تسيارية واختبارها لمركبات الإطلاق الفضائية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٢١. وتجسد المعلومات المقدمة آراء متباينة فيما بين تلك الدول الأعضاء بشأن ما إذا كانت عمليات الإطلاق هذه لا تتفق مع القرار. ثالثا، فيما يتعلق بأحكام تجميد الأصول، لم تتلق الأمانة العامة أي معلومات رسمية تتضمن ادعاءات بشأن أفعال لا تتفق مع أحكام تجميد الأصول من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأود أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على أهمية خطة العمل الشاملة المشتركة وقيمتها بالنسبة للهيكل الدولي لعدم الانتشار والأمن الإقليمي والدولي. وفي هذه المرحلة الحاسمة، من الأهمية بمكان أن تغتصم جميع الأطراف هذه الفرصة لإعادة الخطة إلى المسار الصحيح في أقرب وقت ممكن. وبذلك، ستعود خطة العمل الشاملة المشتركة مثالا قويا للدبلوماسية المتعددة الأطراف الناجحة ودليلا على أنه يمكن معالجة أكثر المسائل إثارة للجدل بفعالية من خلال الحوار والتفاهم ومبدأ المعاملة بالمثل.

وأخيرا، أود أن أنوه بقيادة السيدة جيرالدين بيرن ناسون، بصفقتها الميسرة المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وأؤكد لها دعمنا الكامل. وأود أيضا أن أشكر منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة على تعاوننا المستمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها مجلس الأمن خلال فترة الرئاسة الإستونية. وينص البروتوكول على أنه ينبغي لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة

الأنشطة المتعلقة بمعدن اليورانيوم. ولا تتسق هذه الأنشطة مع خطة العمل الشاملة المشتركة. كما إنها كذلك تثير مخاوف جدية بشأن عدم الانتشار، لا سيما بعد قرار إيران تعليق تنفيذ البروتوكول الإضافي وأحكام الشفافية في خطة العمل الشاملة المشتركة، التي خفضت بشكل كبير من إمكانية وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المعلومات الرئيسية عن البرنامج النووي الإيراني. ولذلك، ندعو إيران إلى التراجع عن هذه الأنشطة والعودة إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها من دون تأخير.

ومن الأهمية بمكان أن تتعاون إيران تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي استعادة أنشطة التحقق والرصد الضرورية، بما في ذلك تدابير الشفافية، المتوخاة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لإيران أن تتعاون تعاوناً كاملاً وفورياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المسائل الأربع المتعلقة المتصلة بالضمانات، والتي تم توجيه انتباه مجلس محافظي الوكالة إليها، وأن تقدم التوضيحات اللازمة. وأود أن أؤكد تقدير الاتحاد الأوروبي العميق لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومهنتها. فعملها المحايد والتقني يكتسي أهمية قصوى وهو حجر الزاوية في مصداقية خطة العمل الشاملة المشتركة.

ونحيط علماً بموقف إيران الذي أعيد تأكيده بأنها مستعدة للعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وما زلت متفائلة بأنه سيتم منح مجال كاف للدبلوماسية من أجل التمكن من إعادة خطة العمل الشاملة المشتركة إلى مسار التنفيذ الكامل في المستقبل القريب جداً.

نحن بحاجة إلى الاعتراف بالضغط الذي فرض على خطة العمل الشاملة المشتركة جراء عدم تحقق الفوائد الاقتصادية الملموسة التي توقعتها إيران مقابل الموافقة على خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها. وقد شكل انسحاب الولايات المتحدة من "خطة العمل الشاملة المشتركة" في عام ٢٠١٨ وإعادة فرضها العقوبات المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة تحدياً كبيراً لإيران، فضلاً عن المتعهدين الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم، لمواصلة الانخراط في علاقات

الشاملة المشتركة من قبل جميع الأطراف. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب بمشاركة جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة منذ أوائل نيسان/أبريل في فيينا تحت رعاية اللجنة المشتركة، التي ينسجها الممثل السامي، فضلاً عن الاتصالات المنفصلة مع الولايات المتحدة. وأود كذلك أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السلطات النمساوية على توفير المرافق والبيئة المواتية لجهودنا الدبلوماسية، بما يتماشى مع جميع البروتوكولات الضرورية المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وعلاوة على ذلك، لم يدخر الممثل السامي أي جهد، وكان على اتصال وثيق بجميع المشاركين في "خطة العمل الشاملة المشتركة" والولايات المتحدة، داعياً إلى التحلي بالمرونة اللازمة لاتخاذ القرارات السياسية الصعبة الضرورية لإعادة "خطة العمل الشاملة المشتركة" إلى مسارها. ومن الواضح أن الوقت ليس في صالحنا وأن ما يمكن أن يكون ممكناً اليوم قد يكون مستحيلًا في المستقبل القريب. وأمامنا فرصة محدودة ينبغي لنا أن لا نفوتها. وتدل جهود جميع الأطراف المعنية على أهمية وقيمة خطة العمل الشاملة المشتركة. وهي دليل قوي على ضرورة مواصلة الدبلوماسية بهمة والحفاظ على الاتفاقات والمؤسسات المتعددة الأطراف ودعمها.

وفي ذلك السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بالنية المعلنة للولايات المتحدة في الانضمام مجدداً إلى "خطة العمل الشاملة المشتركة"، ونشعر بالتشجيع إزاء استعدادها المعلن لرفع العقوبات المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة، بما يتماشى مع أحكام الاتفاق النووي.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً كاملاً بخطة العمل الشاملة المشتركة، وهو مصمم على مواصلة العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ عليها. وما زلنا نشعر بقلق عميق في نفس الوقت إزاء استمرار إيران في مراكمة اليورانيوم المنخفض التخصيب بما يتجاوز عتبات خطة العمل الشاملة المشتركة. فإيران في الوقت الراهن هي الدولة الوحيدة غير الحائزة للأسلحة النووية التي تنتج اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠ في المائة. وما يثير القلق بصفة خاصة كذلك استمرار إيران في البحث والتطوير باستخدام أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، فضلاً عن

تثير قلقاً متزايداً. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث جميع الأطراف الفاعلة على الامتناع عن الأنشطة والخطابات التصعيدية التي تعزز التوترات الإقليمية والدولية وتؤجج الحشد العسكري في المنطقة. وقد حث الاتحاد الأوروبي إيران مراراً وتكراراً على الكف عن الأنشطة التي يمكن أن تعمق انعدام الثقة، مثل تجارب القذائف التسيارية وإطلاق المركبات الفضائية، التي لا تتفق مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وختاماً، لنستند إلى أقصى حد من الجهود الدبلوماسية الجارية الرامية إلى عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة والتنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة من قبل جميع الأطراف. إن المثابرة والمرونة والبراغماتية المستمرة توفر الأساس لإطار متين ومستدام يشكل حجر الزاوية للدبلوماسية المتعددة الأطراف الفاعلة. وتظل خطة العمل الشاملة المشتركة عنصراً رئيسياً في البنية العالمية لعدم الانتشار التي تساعد على الحد من المخاطر الأمنية الإقليمية والعالمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد سكورغ على إحاطته. أعطي الكلمة الآن للسفيرة بيرن ناسون.

السيدة بيرن ناسون (تكلمت بالإنكليزية): أنكلم بصفتي ميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وإذ أن هذه هي إحاطتي الأولى بصفتي ميسرة، أود أن أعرب عن تقديري لأعضاء المجلس على ثقتهم في تعييني في ذلك الدور. وسأبذل قصارى جهدي لدعم تنفيذ الاتفاق بطريقة محايدة وشفافة. وسأواصل الاستماع إلى جميع أعضاء المجلس والعمل معهم عن كثب ونحن نفي بمسؤوليتنا المشتركة عن كفاءة التنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة، التي يدعمها. وسأواصل إجراء حوار نشط مع الدول الأعضاء، بما فيها جمهورية إيران الإسلامية، بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ ذلك القرار.

وأود أن أشكر سلفي، سعادة فيليب كريدلكا ممثل بلجيكا، وفريقه على إسهامهم المتميز خلال العامين الماضيين. إن جهوده وجهود

تجارية، لا سيما الحفاظ على القنوات المصرفية وقنوات الدفع. وقد رفع الاتحاد الأوروبي من جانبه جميع عقوباته المتعلقة بالمجال النووي عند إبرام الاتفاق في عام ٢٠١٥ ولم يدخر أي جهد للحفاظ على العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إيران وتعزيزها. ويشمل ذلك دعم إنشاء وتفعيل أداة داعمة للمبادلات التجارية، أنشأتها البلدان الأوروبية للسماح باستمرار المبادلات التجارية المشروعة.

ويظل عمل قناة المشتريات مهما بوصفه آلية مستقلة وشفافة لمجلس الأمن. ويسرني أن أشير إلى أن القناة لا تزال تستخدم وأن اقتراحاً جديداً قد أُحيل إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار بشأنه والموافقة عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين أوصي بالموافقة على اقتراح آخر كان قيد الاستعراض خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويوفر التقرير الحادي عشر للجنة المشتركة المقدم إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وأي مسائل تتعلق بالتنفيذ (انظر S/2021/578) دليلاً على أن القناة تدبير هام لبناء الثقة يعطي ضمانات للدول الأعضاء والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بأن نقل السلع والخدمات لأغراض نووية مدنية يتمشى تماماً مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وسيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز استخدام قناة المشتريات، التي تضمن اتساق التحويلات ذات الصلة مع خطة العمل الشاملة المشتركة، في الوقت الذي تمكن فيه لتجارة المواد ذات الصلة مع إيران.

وفي الوقت نفسه، يسرني أيضاً أن أشير إلى أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإيران في المجال النووي المدني بموجب المرفق الثالث من خطة العمل الشاملة المشتركة، لا سيما في مجال السلامة النووية، مستمر على الرغم من تحديات كوفيد-١٩. ولا يساعد التعاون النووي المدني على بناء فهم أفضل للاحتياجات النووية المدنية لإيران فحسب، بل كذلك يعزز التعاون في مجالات، مثل السلامة النووية، التي تعتبر حاسمة بالنسبة لسلامة أوروبا والمنطقة.

وعلى الرغم من أن خطة العمل الشاملة المشتركة تعالج جوانب عدم الانتشار النووي، فإن سلسلة من الأحداث خارج المجال النووي

الدور المركزي والمحايذ والواقعي والمهني الذي تضطلع به الوكالة، وهي لا تزال تضطلع بأنشطتها في مجال التحقق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية تمشيا مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أيضا، في ١٨ فبراير، أبلغت الولايات المتحدة مجلس الأمن (انظر S/2021/158) بأنها سحبت رسائلها المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٢٠ (انظر S/2020/815)، و ٢١ آب/أغسطس ٢٠٢٠ (S/2020/822) و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ (S/2020/927). وقد أوضح ذلك فهم جميع أعضاء المجلس بأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا يزال ساريا في جميع أجزائه.

ثالثا، لم يقدم إلى مجلس الأمن إلا اقتراح جديد واحد ووافق عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال قناة المشتريات. وتمثل هذه القناة آلية رئيسية للشفافية وبناء الثقة في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. وألاحظ أن القناة تؤدي وظيفتها على نحو فعال، وأضم صوتي إلى صوت الأمين العام في تشجيع جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة والدول الأعضاء والقطاع الخاص على دعم القناة والاستفادة منها بصورة كاملة.

وكما ذكرت وكالة الأمين العام ديكارلو، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة إنجاز كبير في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. وهي مثال ناجح على كيفية العمل معا لحل المسائل المطولة والصعبة من خلال الحوار والدبلوماسية. وتظل أفضل سبيل ضمان الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، نحن في بيئة جديدة مقارنة بما كنا عليه قبل ستة أشهر. فالمحادثات في فيينا تتيح إمكانية عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة والتفويض الكامل والفعال للاتفاق من جانب جميع الأطراف. وأمل أن تتوصل المحادثات في فيينا قريبا إلى نتيجة إيجابية. ويجب علينا أن نواصل، من جانبنا، أداء دورنا في إثبات أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يعمل كما ينبغي.

وفي الختام، أشدد على النداء الوارد في الفقرة ٢ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والموجه إلى الجميع:

الميسرين السابقين توفر أساسا قويا لعملنا وقراراتنا في المستقبل. وأود أيضا أن أشكر موظفي الأمانة العامة على مشورتهم ودعمهم القيمين. أنقل الآن إلى التقرير الحادي عشر للميسرة (انظر S/2021/578)، الذي وافق عليه جميع أعضاء المجلس. وأود أن أشكر كل واحد منهم على مشاركته البناءة في تلك العملية بروح التسوية التوفيقية والمرونة. ويقدم التقرير سردا وقائعا للأنشطة التي جرت في إطار آلية المجلس لتنفيذ القرار ٢٢٣١، ويغطي الفترة من ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١. ويتضمن التقرير الاتصالات ذات الصلة، الموجزة في تقريرتي، فضلا عن الجوانب الرئيسية لأنشطة قناة المشتريات. ويمكن لأعضاء المجلس الرجوع إلى التقرير للحصول على التفاصيل، ولكنني أود أن أذكر ثلاث نقاط على وجه الخصوص. أولا، أود أن أبلغكم بأن جلسة واحدة لمجلس الأمن في إطار آلية المجلس لتنفيذ القرار ٢٢٣١ قد عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ٢٤ حزيران/يونيه، ناقش فيها ممثلو مجلس الأمن المعنيون بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) النتائج والتوصيات الواردة في التقرير الحادي عشر للأمين العام (S/2021/582) بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، قبل نشره. وقد أشارت وكالة الأمين العام ديكارلو بالفعل إلى بعض هذه النقاط في إحاطتها. وعقدت آلية المجلس لتنفيذ القرار ٢٢٣١ مناقشة مفتوحة بشأن المحادثات الجارية في فيينا داخل اللجنة المشتركة وحولها، بشأن إطلاق إيران للقذائف التسيارية والتطورات الأوسع نطاقا المتصلة بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ثانيا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُمد ما مجموعه ٣٥ مذكرة في إطار آلية المجلس لتنفيذ القرار ٢٢٣١. وبالإضافة إلى ذلك، وجّهت ٢٦ رسالة رسمية إلى الدول الأعضاء ومنسقة الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة. وتلقيت ما مجموعه ٢٦ رسالة من الدول الأعضاء والمنسقة. ومن بين الرسائل التي عُمدت التقريران الفصلان العاديان الصادران عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠٢١، فضلا عن ١٩ تحديثا خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأكمله. ولن أبالغ مهما قلت في التشديد على قيمة

نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا من هذا القبيل للقذائف التسيارية". ونشاط الشواغل التي ذكرتها مجموعة الدول الأوروبية الثلاث وإسرائيل في رسائلهما بشأن أنشطة إيران في مجال القذائف التسيارية، ونرفض تأكيدات روسيا وإيران بأن تلك الأنشطة غير مشمولة بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن الواضح أن تلك الأنشطة تتنافى مع القرار.

وكما يتضح من تقرير الأمين العام (S/2021/582) والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر S/2021/558)، تواصل إيران خطواتها التصعيدية، بما في ذلك العديد من الخطوات التي تتجاوز الحدود النووية لخطة العمل الشاملة المشتركة. وتواصل إيران، على وجه الخصوص، تركيب وتشغيل أعداد وأنواع أجهزة الطرد المركزي خارج حدود خطة العمل الشاملة المشتركة؛ وإنتاج كميات ومستويات تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز حدود الاتفاق، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم -٢٣٥ بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة؛ وإنتاج معدن اليورانيوم. ونحث إيران على الامتناع عن اتخاذ المزيد من الخطوات التصعيدية والعودة إلى التنفيذ الكامل لجميع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالتحقق من البروتوكول الإضافي ورصده وتنفيذه من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونلاحظ بقلق بالغ أن إيران، كما ورد في تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم ترد على رسالته التي يطلب فيها موقف إيران بشأن إمكانية استمرار جمع وتسجيل واستبقاء البيانات اللازمة للتحقق من خطة العمل الشاملة المشتركة من قبل معدات المراقبة والرصد التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصيانة السجلات ذات الصلة والاحتفاظ بها. ونحث إيران على السماح بالمضي قدما في ذلك الترتيب المؤقت حتى يتسنى الحفاظ على استمرارية تدابير التحقق تلك. كما ندعو إيران إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لاتفاق الضمانات الشاملة المطلوب بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لحل المسائل المتعلقة بالضمانات دون مزيد من التأخير.

"يهيب بجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية إلى اتخاذ كل الإجراءات المناسبة لدعم تنفيذ خطة العمل، بوسائل منها ... الامتناع عن إثبات أعمال تعيق الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن خطة العمل".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة بيرن ناسون على إحاطتها.

أود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة S/2017/507 من رئيس مجلس الأمن، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دي لورانتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات لدينا على ملاحظاتهم.

تقدر الولايات المتحدة الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لضمان أن يجسد التقرير الحادي عشر للأمين العام (S/2021/582) بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على النحو المناسب البيئة السياسية التي نعيشها حاليا، فضلا عن تجسيد الأمين العام بصورة إيجابية لمناقشتنا الجارية بشأن إمكانية العودة المتبادلة إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. ونقدر أيضا أن المعلومات الواردة في التقرير عن الأنشطة غير المتساوقة مع القرار تتسم بقدر كبير من المصداقية. والتقرير دليل آخر على الدور الحاسم الذي تؤديه الأمانة العامة في إطار آلية المجلس لتنفيذ القرار ٢٢٣١. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لقيادة أيرلندا بصفتها ميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وجهودها في دعم تنفيذه.

ويؤكد التقرير ما كان واضحا لبعض الوقت: إن إيران تواصل تجاهل حكم القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي يدعو إيران "ألا تقوم بأي

وأود أن أؤكد مجددا التزام النيجر بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أقر في عام ٢٠١٥ خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

ويرحب وفدي بالمناقشات الجارية في فيينا بشأن عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة من أجل تنشيطها وضمان تنفيذها الكامل والشفاف من جانب جميع الأطراف.

وفي هذا الصدد، لا تزال قناة المشتريات آلية رئيسية للشفافية وبناء الثقة، حيث تضمن أن يكون نقل السلع النووية وذات الاستخدام المزدوج والخدمات ذات الصلة إلى جمهورية إيران الإسلامية متوافقا مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وكذلك مع أحكام وأهداف خطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، يدعو وفدي الدول غير الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تعوق قدرة بقية الأطراف على الوفاء الكامل بالتزاماتها، ويدعو جميع الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة والدول الأعضاء والقطاعات ذات الصلة إلى دعم تلك القناة والاستفادة منها على أكمل وجه.

وقد جرى تأكيد أهمية أن تنفذ جميع الأطراف خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذا كاملا وفعالا، وذلك في الاجتماع الوزاري الافتراضي للاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجمهورية إيران الإسلامية المعقود في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ برئاسة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

ويشكل انتهاء الاتفاق التقني الثنائي المؤقت، المبرم في ٢٤ أيار/مايو بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، في ٢٤ حزيران/يونيه وعدم تجديده مصدر قلق وانتكاسة لآلية رصد أنشطة البرنامج النووي في إيران. ويدعو وفدي جمهورية إيران الإسلامية إلى النظر بإيجابية في طلبات التمديد التي قدمتها الوكالة، بما في ذلك الطلبات المتعلقة باستمرار جمع وتخزين البيانات بواسطة معدات الرصد والمراقبة التابعة لها، وتمكين الوكالة من مواصلة عملها إلى ما بعد ٢٤ حزيران/يونيه.

وعلاوة على النشاط النووي الإيراني، فإن دعم إيران للإرهاب يهدد قوات الولايات المتحدة والموظفين الدبلوماسيين وشركائنا في المنطقة وأماكن أخرى. كما يؤدي إلى عدم الاستقرار ويؤثر سلبا على ملايين المدنيين. وسنواصل استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لمواجهة أنشطة إيران المزعومة للاستقرار في المنطقة ولتعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن الأخرى للتصدي لانتشار الأسلحة التقليدية الإيرانية، بما في ذلك حظر القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن النقل غير المصرح به للأسلحة والأعددة ذات الصلة إلى حزب الله في لبنان وحظر القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) بشأن نقل الأسلحة والأعددة ذات الصلة إلى الحوثيين في اليمن.

والولايات المتحدة ملتزمة بضمان عدم حيازة إيران لسلح نووي على الإطلاق، ونعتقد أن الدبلوماسية، بالتنسيق مع حلفائنا وشركائنا الإقليميين، هي أفضل طريق لتحقيق ذلك الهدف. وقد ساعدت الجولات القليلة الأخيرة من المناقشات في فيينا على بلورة الخيارات التي يجب أن تتخذها إيران والولايات المتحدة من أجل تحقيق العودة المتبادلة إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وختاماً، نقدر العمل المتواصل للأمين العام والأمانة العامة ونتطلع إلى العمل جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ التزاماتنا بالكامل.

السيد مامان ساني (النيجر) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أرحب بعقد جلسة الإحاطة هذه بشأن التقرير الحادي عشر للأمين العام (S/2021/582) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسفيرة جيرالدين بيرن ناسون، الممثلة الدائمة لأيرلندا، بصفتها ميسرة؛ والسيد أولوف سكوغ، المراقب عن الاتحاد الأوروبي، بصفته منسق اللجنة المشتركة لدى مجلس الأمن، على عروضهم.

وقد أحاط وفدي علما بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير الحادي عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ويدعو الدول الأعضاء وجميع الأطراف في الاتفاق إلى الامتثال للالتزاماتها.

وزاء هذه الخلفية، نحث جميع أصحاب المصلحة على الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في القرار. وندعو إلى مواصلة التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لأغراض الرصد، لأن الشفافية عنصر هام من جوانب بناء الثقة في خطة العمل الشاملة المشتركة. كما ندعو الأطراف المعنية إلى مواصلة الحوار والمفاوضات لحل الخلافات. ومن الضروري أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس وأن تمتنع عن أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة وتقوض الثقة وتضعد التوتر.

وفي تلك العملية، نشيد بجميع المساهمات البناءة التي قدمها المجتمع الدولي وبلدان المنطقة في الجهود الدبلوماسية الجارية بهدف تجنب الآثار السلبية على عملية التفاوض الحالية والاستقرار الإقليمي. ولطالما اعتبرنا خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أفضل الأدوات لضمان حل شامل وطويل الأجل وسليم للمسألة النووية الإيرانية، فضلا عن المساهمة في السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونشاط الأمين العام تقيمه بأن هاتين الوثيقتين لا تزالان مثالا ناجحا للدبلوماسية المتعددة الأطراف وعدم الانتشار النووي، وتحظيان بالدعم الكامل من المجتمع الدولي الأوسع.

وفيما يتعلق بتنفيذ التزامات عدم الانتشار، ندعو إلى تعزيز التنفيذ المتوازن للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: نزع السلاح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، تنتهج فيينا نام بلا هوادة سياسة التمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه. ونشدد على الأهمية القصوى لمبادئ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والوفاء بحسن نية بالالتزامات بموجب القانون الدولي.

وفي الختام، نود أن نكرر دعمنا الكامل لجميع المساهمات المجدية التي تساعد على تهيئة بيئة مؤاتية للحوار والتعاون داخل مجلس الأمن وخارجه من أجل السلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط.

وختاماً، لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء التوترات السائدة في منطقة الخليج الفارسي، ويكرر النداء الذي وجهه الأمين العام، لأسباب إنسانية، لتخفيف جميع التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب التي يمكن أن تمنع إيران من تعبئة الموارد اللازمة لمكافحة وباء فيروس كورونا. ويمكن لهذه المبادرة من المرونة أن تفيد أيضا في المساعدة على تحريك مواقف معينة في سياق المفاوضات الجارية.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير سكوغ على إحاطتيهما الشاملتين.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السفيرة جيرالدين بيرن ناسون، بصفتها الميسرة المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على قيادتها القيادية وجهودها الدؤوبة لضمان اعتماد تقرير اللجنة المشتركة إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ (انظر S/2021/578).

وأرحب أيضا بممثلي ألمانيا وإيران في هذه الجلسة.

ومن المشجع أن نشهد تطورات إيجابية في المفاوضات لإحياء التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على مدى الأشهر الستة الماضية.

وعلى الرغم من الخلافات والتحديات، فقد أتاحت الجهود الجارية التي تبذلها الأطراف المعنية من خلال ست جولات من المحادثات في فيينا فرصة قيمة لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة. ولذلك، فإننا ننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في الترحيب بهذه الارتباطات الدبلوماسية، وندعو الأطراف المعنية إلى الامتناع عن تشديد الخطاب الذي قد يقوض المفاوضات بشأن الاتفاق التاريخي والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ونحيط علما بنتائج التقرير الحادي عشر للأمين العام (S/2021/582) بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتقرير مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التحقق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية في ضوء القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونتشاطر آراء الدول الأعضاء بشأن المعلومات الواردة في التقارير عن الأنشطة التي تتجاوز الحدود المحددة في خطة العمل الشاملة المشتركة.

إحاطتيهما. وأود أن أشكر بصفة خاصة السفارة جبرالدين بيران ناسون، مُيسرة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطتها، وأن أعرب عن تقديرنا لجهودها في وضع الصيغة النهائية للتقرير نصف السنوي للميسرة (انظر S/2021/602).

وتؤيد الهند التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد أكدنا دائما على ضرورة حل جميع المسائل المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة سلميا من خلال الحوار والدبلوماسية، وقدما دعما لجميع هذه الجهود التي تساعد على معالجة المسائل العالقة وحلها بشكل بناء. وينبغي لجميع المشاركين أن يحترموا التزاماتهم بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونأمل أن تسفر المشاركة المستمرة عن نتيجة إيجابية.

وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدورها وجهودها المتواصلة من أجل كفالة الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي. ونحث إيران على مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أداء أنشطتها في مجال التحقق وفي معالجة جميع المسائل المعلقة.

ونعول على التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة من قبل جميع الأطراف، مما سيصب في المصالح المشتركة والطويلة الأجل لجميع البلدان.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير سكوغ والسفير بيران ناسون على إحاطاتهم.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة هي نتيجة دبلوماسية تحققت من خلال العمل الشاق من قبل جميع الأطراف المشاركة في المشاورات والمفاوضات. وهي مثال على تعددية الأطراف الناجحة. وهي كفالة أساسية للبنية الدولية لعدم الانتشار النووي، وكذلك للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. واتخذت الولايات المتحدة قرارا متعنتا وانفراديا بالانسحاب من الاتفاق في تجاهل تام لمعارضة المجتمع الدولي، وواصلت ممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران. وهذا

السيد بن لاغة (تونس) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة والممثلة الدائم لأيرلندا، بصفتهما الميسرة المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم المفصلة.

وترحب تونس باستئناف المناقشات لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق قريبا. ونتشاطر الرأي القائل بأن خطة العمل الشاملة المشتركة تشكل إضافة هامة إلى الهيكل العالمي لعدم الانتشار وأن استعادتها الكاملة لا تزال أفضل طريقة لكفالة الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي. ولذلك نجدد دعوتنا إلى التنفيذ الكامل والفعال لذلك الاتفاق والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من جانب جميع الأطراف.

ونحيط علما بالاختلافات المستمرة في التفسير فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية. كما نؤكد من جديد على أهمية إيلاء الاعتبار الواجب للمخاوف الأمنية المشروعة في المنطقة التي لم تعالجها خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي غضون ذلك، نحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي أنشطة يمكن أن تعمق انعدام الثقة، والدخول في حوار ومفاوضات للحد من التوترات وحل الخلافات.

وأخيرا، أود أن أؤكد مرة أخرى على الأهمية الحاسمة للسلام والاستقرار في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويمثل مؤتمر الأمم المتحدة الذي يهدف إلى صياغة معاهدة ملزمة قانونا لإنشاء مثل هذه المنطقة، والذي عقدت دورته الأولى في عام ٢٠١٨ وشاركت فيها جميع الدول العربية وإيران بشكل بناء، خطوة إيجابية نحو تحقيق هذا الهدف ويستحق الدعم الكامل. وفي هذا الصدد، نشجع جميع الأطراف المعنية على المشاركة في الدورات المقبلة لذلك المؤتمر.

السيد راغوثاهالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفير أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، على

ولوجود قلق من احتمال انسحاب الولايات المتحدة مرة أخرى من الاتفاق، طلبت إيران من الإدارة الأمريكية الحالية تقديم بعض الضمانات بعدم حدوث انسحاب انفرادي آخر. والطلب مفهوم تماما، وينبغي على الولايات المتحدة تلبية. ويحدونا الأمل في أن تتخذ جميع الأطراف موقفا إيجابيا وأن تظهر الحكمة السياسية في إيجاد حل.

وإيران، بوصفها عضوا في المجتمع الدولي، لها الحق في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وتختلف أوجه فهم الأطراف فيما يتعلق بطابع برنامج القذائف وبرنامج الفضاء الإيراني. وإذا اقتضى الأمر، يجوز للأطراف إنشاء برنامج جديد، أو استخدام محافل مناسبة أخرى، لمناقشة المسألة لتجنب أي لبس في المفاوضات بشأن العودة إلى الامتثال، لأن ذلك سيعقد عملية المفاوضات ويعوقها.

وتفوض الجزاءات الانفرادية التعاون فيما بين البلدان الذي يعود بالفائدة المتبادلة. وتعارض هذه التدابير مع الإنصاف والعدالة الدوليين، وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولها أثر سلبي على العلاقات الدولية. وقد دعا المجتمع الدولي الولايات المتحدة مرارا وتكرارا إلى رفع الجزاءات المفروضة على إيران، وأكد الأمين العام مرات عديدة على هذه النقطة في تقريره (S/2021/582). ونأمل أن تولي الولايات المتحدة اهتماما وأن تستجيب في المفاوضات.

وترفض الصين رفضا قاطعا جميع العقوبات الانفرادية غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة. وينبغي الإلغاء الفوري لجميع التدابير غير القانونية التي تتخذها الولايات المتحدة - سواء كانت الجزاءات المفروضة على إيران أو الولاية القضائية طويلة الذراع التي تستهدف كيانات وأفرادا من أطراف ثالثة، بمن فيهم الكيانات والأفراد الصينيون. وسيساعد ذلك على كفالة تمتع إيران بمكاسب اقتصادية مشروعة، وتهيئ الظروف لجميع الأطراف لاستئناف التعاون الاقتصادي والتجاري الطبيعي مع إيران، وتمهيد الطريق للمفاوضات من أجل وضع اللمسات الأخيرة على العودة إلى الامتثال للاتفاق.

إن المسألة النووية الإيرانية لها تأثير على الحالة في الشرق الأوسط. والحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة يؤدي إلى الحفاظ

هو أصل المعضلة الحالية فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية. وكما يقول الصينيون، دع الشخص الذي ربط الجرس على رقبة النمر يخلعه. ويتعين على الولايات المتحدة، لِمَسْئُولَةٍ عن هذا المأزق، أن تأخذ زمام المبادرة في العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة دون شروط مسبقة. وعلى هذا الأساس، ينبغي لإيران أن تعود بعد ذلك إلى الامتثال الكامل. هذه هي الطريقة الصحيحة لإعادة الاتفاق النووي الإيراني إلى مساره الصحيح وتهئته الوضع في المنطقة.

ومنذ بداية هذا العام، نفذت الأطراف المعنية بنشاط توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في اجتماع وزراء الخارجية في كانون الأول/ديسمبر بغية تيسير عودة الولايات المتحدة وإيران إلى الامتثال في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت الحاضر، أحرز تقدم هام في المفاوضات ذات الصلة في فيينا، على الرغم من أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله قبل التوصل إلى توافق في الآراء. ونأمل أن يكون لدى جميع الأطراف شعور أكبر بالإلحاح، وأن تتخذ قرارا سياسيا في أقرب وقت ممكن، وأن تبدي مرونة، وأن تلتزم بالعمل من أجل تحقيق نفس الهدف. وفي الوقت نفسه، يجب عليها أن تمارس ضبط النفس، وأن تمتنع عن اتخاذ خطوات قد تزيد من تعقيد الحالة، وأن تسعى جاهدة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العودة السريعة إلى الامتثال.

وعلى وجه الخصوص، أود أن أشير هنا إلى أن الولايات المتحدة قد أبدت في عدة مناسبات استعدادها للعودة إلى الاتفاق. وأعلنت أن تعددية الأطراف قد عادت. وفي هذا الأحوال، ينبغي للولايات المتحدة أن تبذل جهدا أكبر وأن تبدي قدرا أكبر من الإخلاص في التوصل إلى توافق في الآراء. وسيتمثل الاختبار الحاسم في ما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة التوصل إلى اتفاق مع إيران والأطراف المعنية الأخرى بشأن العودة إلى الامتثال أم لا كم أجل إثبات ما إذا كانت الولايات المتحدة تمارس تعددية الأطراف أم لا.

وقد أدى انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة إلى تضعف خطير في الثقة بين الولايات المتحدة وإيران، مما يعوق إلى حد كبير العودة إلى مفاوضات الامتثال بين الجانبين.

أساسية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي. فالحفاظ عليها أمر مهم لضمان السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم على نطاق أوسع.

ونشعر بالأسف العميق لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في أيار/مايو ٢٠١٨ ولقراراتها اللاحقة بإعادة فرض الجزاءات وإنهاء الإعفاءات. وتتعارض هذه الإجراءات مع متطلبات وأهداف القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. وما زلنا نحث الولايات المتحدة على العودة إلى الاتفاق، وندعو إلى رفع جميع التدابير القسرية الأحادية الجانب. وتتعارض هذه التدابير مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ومع أهداف خطة العمل الشاملة المشتركة، علاوة على إضعافها للاقتصاد الإيراني وعرقلت إلى حد كبير قدرتها على التصدي بفعالية لجائحة مرض فيروس كورونا.

لقد أخطنا علما بالإخطار الذي أصدرته الولايات المتحدة في شباط/فبراير الذي يشير إلى سحب رسائلها الموجهة إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. ونرحب بذلك التطور. ونأمل أن يعزز ذلك بيئة مواتية للتعاون الدولي.

كما نأسف لقرار إيران وقف تنفيذ العديد من التزاماتها النووية بموجب خطة العمل. وأشارت إيران إلى أن هذه الخطوات قابلة للتراجع عنها لأنها كانت قد اتخذتها بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. ونحث إيران على استئناف الامتثال والوفاء الكامل بالتزاماتها.

إن ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدام الآمن والسلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية أمر حيوي لصون السلم والأمن الدوليين ونحن لا نزال نؤيدها. ومما يثير القلق وقف أنشطة الوكالة في إيران مؤخرا في مجالي التحقق والرصد لأنه يعوق قدرة الوكالة على تقييم تنفيذ التزامات إيران المتصلة بالمجال النووي، الأمر الذي يضعف الشفافية والثقة. ونحث إيران بقوة على تمديد اتفاق الرصد وتجديد السماح بوصول الوكالة وفقا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل.

إن الهدف من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل لا يقتصر على كفالة الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني فحسب، بل يشمل

على الأمن والاستقرار الإقليميين. ويتمشى ذلك مع مصالح جميع الأطراف، بما في ذلك تلك الموجودة في منطقة الخليج. ومع ذلك، لا ينبغي ربط مسائل الأمن الإقليمي ارتباطا مباشرا بخطة العمل الشاملة المشتركة. واقترحت الصين، على أساس التمسك بخطة العمل الشاملة المشتركة، إنشاء منبر حوار متعدد الأطراف في منطقة الخليج كوسيلة لتشجيع بلدان المنطقة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل الأمن الإقليمي من خلال الحوار والتشاور.

لقد زار مستشار الدولة ووزير الخارجية الصيني السيد وانغ يي المنطقة في آذار/مارس من هذا العام. وخلال الزيارة قدم اقتراحا من خمس نقاط يتضمن الدعوة إلى الاحترام المتبادل والتمسك بالإنصاف والعدالة وتحقيق عدم الانتشار والنهوض المشترك بالأمن الجماعي وتسريع التعاون الإنمائي. ويدل ذلك الاقتراح على صدق الصين في تعزيز السلام الإقليمي وشعورها القوي بالمسؤولية بصفقتها عضوا دائما في مجلس الأمن.

ويعني الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة تعزيز التعددية وحماية الإنصاف والعدالة الدوليين والدفاع عن سلطة مجلس الأمن. وما برحت الصين تشارك دائما في مفاوضات خطة العمل بطريقة بناءة واضطلعت بدور هام في تعزيز توافق الآراء وحل الخلافات بين الأطراف. وستواصل الصين القيام بدور بناء لتيسير اختتام محادثات استئناف الامتثال في أقرب وقت ممكن، والمضي بالمسألة النووية الإيرانية نحو تسوية سياسية وضمان النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيدة برنس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية):

أتوجه بالشكر أيضا إلى وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير سكوغ والسفيرة بيرن ناسون بصفقتها ميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على إحاطتهم.

تجدد سانت فنسنت وجزر غرينادين التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ولا نزال نؤيد بقوة خطة العمل الشاملة المشتركة. ولا شك أن الخطة انتصار للدبلوماسية المتعددة الأطراف وركيزة

ونؤيد النتائج التي توصل إليها الأمين العام ونواصل الالتزام بالتنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وعليه نواصل المشاركة في محادثات فيينا الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي لتعزيز مزايا خطة العمل الشاملة المشتركة. وتتمثل أولويتنا في أن تعود الولايات المتحدة إلى الاتفاق، وأن تستأنف إبران الوفاء بالتزاماتها، فضلا عن تجديد مزايا الاتفاق للجميع. ولا يمكن أن تستمر هذه المحادثات إلى ما لا نهاية وقد حان وقت اتخاذ قرار فيها. ولا يمكننا ضمان توفر شروط هذا الاتفاق في وقت لاحق من هذا العام.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء انتهاكات إيران المستمرة لالتزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي، بما في ذلك الخطوات التصعيدية المتخذة منذ كانون الثاني/يناير. وتشكل هذه الخطوات مجتمعة خطراً كبيراً للانتشار النووي وتترتب عنها عواقب لا رجعة فيها على قدرات إيران النووية وتقوض مزايا خطة العمل الشاملة المشتركة في مجال عدم الانتشار. ولذلك نشعر بالقلق أيضاً من استمرار القيود المفروضة على أنشطة الرصد والمراقبة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران. ويجب على إيران أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة وأن تسمح لها بالوصول دون عوائق إلى جميع المواقع والأنشطة ذات الصلة لضمان استمرار وفائها بولايتها في مجال الإبلاغ بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وشهد عام ٢٠٢١ كذلك استمراراً لنشاط إيران المزعزع للاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك أنشطتها التي لا تتسق مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتشكل تكنولوجيات القذائف التسيارية الإيرانية تهديداً للأمن الإقليمي، بما في ذلك بوصفها نظاماً محتملاً لإيصال أسلحة الدمار الشامل.

ونرحب بالمحادثات الجارية بين المملكة العربية السعودية وإيران. وبعدهُ الحوار حجر الزاوية في تخفيف حدة التوترات الإقليمية. ونلاحظ تعليقات الرئيس الإيراني المنتخب رئيسي في ١٨ حزيران/يونيه التي تفيد باستعداد إدارته لمواصلة الحوار مع المملكة العربية السعودية. ونحث جميع الشركاء الإقليميين على التعاون البناء لتحسين أمن المنطقة وازدهارها.

أيضاً إلى تهيئة بيئة تيسر تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بشكل طبيعي مع البلد. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري مواصلة عمل قناة المشتريات وأليتها لدعم التبادل التجاري.

ولا يمكن حل الخلافات الحالية بين الدول المشاركة في خطة العمل إلا من خلال الالتزام بالحوار والتفاوض والوفاء بجميع الالتزامات بطريقة فعالة. ولذلك نؤيد العملية الدبلوماسية الجارية في فيينا، ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن. ونناشد الأطراف على مواصلة الالتزام بالحفاظ على الاتفاق وأن يواصلوا المشاركة البناءة بروح من الاحترام المتبادل والتسوية. وعلاوة على ذلك، نحث المجتمع الدولي بأسره على الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والخطابات التي قد تزيد التوترات وتمنع التعاون الإيجابي.

ولا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة الطريق العملي الوحيد لضمان التوصل إلى حل سلمي شامل وطويل الأمد للمسألة النووية الإيرانية. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يؤيدها فضلاً عن تأييد جميع الصكوك المتعددة الأطراف المماثلة.

وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين، بصفتها عضواً في جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة السلام في منطقة البحر الكاريبي، وطرفاً في معاهدة تلاتيلوكو ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، تأكيد التزامها بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتواصل التزامها الثابت بنزع السلاح - وهو هدف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم الانتشار.

ختاماً، نهني استونيا على رئاستها الموفقة والجيدة للتنظيم.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بالتقرير الحادي عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/582) وأتوجه بالشكر إلى الأمانة العامة على مهنتها المستمرة والدعم المقدم إلى الأمين العام في إعداد التقرير. كما نشكر ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وفريقها على عملهم على تقرير الميسرة على نحو متوازن ودقيق (انظر S/2021/602).

ويساورنا القلق إزاء الأنشطة المشار إليها في تقرير الأمين العام (S/2021/582) وتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر S/2021/239)، ولا سيما فيما يتعلق بتخصيب نظير اليورانيوم ٢٣٥ بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة، فضلا عن إجراء أبحاث في مجالات تقنية بقدر أكبر، مثل إنتاج معدن اليورانيوم وتركيب أجهزة طرد مركزي جديدة ومتقدمة، وهي أمور لم يتم توقعها في خطة العمل الشاملة المشتركة. إن تقييد وصول المفتشين إلى المرافق والمواقع غير المعلنة بموجب البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يثير مزيدا من القلق.

وفي حين أن الشفافية والتعاون عنصران حاسمان لتنفيذ خطة العمل على نحو سليم، يجب على إيران التراجع عن الإجراءات التي تخرج عن نطاق الاتفاقات التي تم التوصل إليها في خطة العمل الشاملة المشتركة، وندعو إلى تجديد الاتفاق المؤقت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلة عمليات الرصد والتحقق. وفيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالقذائف - بدلا من تبادل الاتهامات - يجب أن نعترف بأن عمليات الإطلاق وردود الأفعال الناجمة عنها تبعدنا بصورة متزايدة عن مناخ الثقة، وهو ما نحتاجه في هذا الوقت. ولذلك نحث جميع الأطراف الفاعلة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب الأعمال التي لا تساعد على تحقيق خفض التصعيد.

والمكسيك ملتزمة بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه بالوفاء بالالتزامات والتعهدات بموجب مختلف الصكوك القانونية المتاحة لنا، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. ويسعى بلدي إلى تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي المنشأ بموجب معاهدة عدم الانتشار والحفاظ عليه. ولذلك، فإنه يدافع باستمرار عن حق جميع البلدان في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. غير أنه من الواضح أن هذا الحق يصاحبه الالتزام بالامتنال لجميع الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وندعو الرئيس المنتخب رئيسي إلى وضع إيران على مسار مختلف. يمكنه أن يفعل ذلك من خلال معالجة المخاوف بشأن البرنامج النووي الإيراني، ووضع حد لنشاط إيران المزعزع للاستقرار وما تمارسه من انتهاكات لحقوق الإنسان، وإطلاق سراح الرعايا البريطانيين المحتجزين في إيران. ويجب أن تظل أهدافنا المشتركة هي التقييد بنظام عدم الانتشار النووي وكفالة سلطة مجلس الأمن ونزاهته وتحسين الأمن الإقليمي.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني لوكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفير أولوف سكوغ على إحاطتيهما. كما أعرب عن امتناني للسفيرة جيرالدين بيرن ناسون، بصفتها ميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على تقريرها (انظر S/2021/602). كما أرحب بحضور ممثلي إيران وألمانيا.

منذ اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٥ بين إيران والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا، أيدت المكسيك الخطة إيمانا منها بأنها مثال ناجح للدبلوماسية المتعددة الأطراف وعنصر رئيسي لضمان استقرار الهيكل الدولي لعدم الانتشار النووي. ومثل الاتفاق في حد ذاته تحولا كبيرا في الطريقة التي سيتعامل بها مجلس الأمن مع مسألة البرنامج النووي الإيراني من خلال اختيار نهج تعاوني بدلا من نظام الجزاءات والمواجهة.

وتعتقد المكسيك أنه من المهم الاعتراف بأنه لا توجد شروط مسبقة للعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. وسيطلب الأمر من الولايات المتحدة أن ترفع جزاءاتها أحادية الجانب المفروضة على إيران ومن إيران أن تستأنف التقييد بجميع الالتزامات التي قطعتها في عام ٢٠١٥. وبينما نفهم موقف الذين يعتقدون أن معالجة التغيرات الأمنية الأوسع نطاقا في المنطقة تمثل أولوية، فإن بلدي يعتقد أنه من الأفضل إجراء حوار آخر واتخاذ قرار بشأن اتفاقات منفصلة لا تحد من التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو تعوق احتمالات العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة.

ويساور أيرلندا قلق عميق إزاء الإجراءات التي اتخذتها إيران فيما يتعلق بالتزاماتها النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وكما أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن ذلك يشمل تخصيص اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة، وتركيب أجهزة طرد مركزي جديدة ومتقدمة، وإنتاج معدن اليورانيوم. ويساورنا قلق بالغ إزاء تلك الأنشطة، ولا سيما بشأن عدم إمكانية الرجوع عن المعرفة التي تكتسب من خلال هذه الأنشطة. ونحث إيران مرة أخرى على التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

ولدينا قلق عميق إزاء قرار إيران بتعليق تنفيذ تدابير الشفافية على النحو المتوخى في خطة العمل الشاملة المشتركة، اعتباراً من ٢٣ شباط/فبراير. ومن الضروري أن تتعاون إيران تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان التنفيذ الكامل لجميع تدابير الرصد والتحقق، ولا سيما البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الذي وقعته. وفي هذا الصدد، ندعو إيران إلى العودة إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون إبطاء. هذا أمر مهم ليس فقط للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، ولكنه ضروري لكي يثق المجتمع الدولي في الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي. وقد أعربنا عن أسفنا لقرار الإدارة الأمريكية السابقة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة وفرض الجزاءات.

وندعو الولايات المتحدة إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتسهيل التنفيذ الكامل والسليم لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك رفع الجزاءات. فمن المهم أن يرى الشعب الإيراني فوائد ملموسة من الخطة.

لقد كان الهدف من خطة العمل الشاملة المشتركة هو توفير مساحة لبناء الثقة بين الطرفين، الأمر الذي قد يسمح بالتعاون لمواجهة التحديات الأخرى في المنطقة. كما نؤكد على ضرورة امتناع جميع الأطراف عن القيام بأي أعمال، بما في ذلك إطلاق القذائف، من شأنها أن تقوض الثقة والاستقرار في المنطقة. وتؤيد أيرلندا دعوة الأمين العام إلى جميع الدول، بما فيها دول المنطقة، لدعم الخطة.

إنها مسألة تتعلق باستعادة مناخ من الثقة الكاملة، وفي ذلك الصدد، نتطلع بتفاؤل إلى نتائج المناقشات التي تجري في فيينا. ونعتقد أن العودة إلى الامتثال الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أمر أساسي لحل النزاعات من خلال الحلول المتعددة الأطراف، وكذلك لضمان التطوير السلمي لبرنامج إيران النووي وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. ولذلك نحث الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة على حل خلافاتها والتعجيل باستئناف الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاق.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير سكوخ على إحاطتهما. ونرحب بالقرار الحادي عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/582)، وكذلك بتقرير اللجنة المشتركة عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات (انظر S/2021/578). وقد أحطنا علماً على النحو الواجب بالتقريرين، والنتائج التي توصلنا إليها وتوصياتهما.

ولا تزال أيرلندا ملتزمة التزاماً قوياً بخطة العمل الشاملة المشتركة. وكما توضح التقارير الثلاثة المعروضة علينا اليوم، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة إنجاز هام في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وعدم الانتشار النووي، وتظل إن نفذت بالكامل أفضل طريقة لضمان الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني.

ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذت خلال الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك سحب الولايات المتحدة لمطالباتها بإعادة فرض الجزاءات. ونؤيد بقوة المحادثات الجارية في فيينا في إطار اللجنة المشتركة. ونرحب بالتزام الولايات المتحدة بالعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، وكذلك بالتزام جميع الأطراف بالمحادثات. ونأمل أن تتوصل المفاوضات، تحت رئاسة الاتحاد الأوروبي، قريباً إلى اتفاق بشأن عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة والتنفيذ الكامل والفعال للالتزامات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة من قبل جميع الأطراف، ولا سيما عودة إيران إلى الامتثال. ومن الأهمية بمكان اغتنام هذه الفرصة.

لتلك العملية أن تستمر إلى ما لا نهاية، لأن معايير وفوائد العودة إلى الاتفاق لن تبقى على حالها إذا مرّ الكثير من الوقت.

وعلى الرغم من بدء تلك العملية، فقد استمر الوضع النووي في إيران في التدهور منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر. وتقوم إيران بتطوير أنشطة نووية حساسة بشكل خاص، في انتهاك لأحكام خطة العمل الشاملة المشتركة: البحث والتطوير في مجال إنتاج معدن اليورانيوم؛ تخصيب اليورانيوم أولاً بنسبة ٢٠ في المائة، منذ بداية العام، والآن بنسبة ٦٠ في المائة، في غياب أي حاجة مدنية في إيران لمعدلات التخصيب هذه؛ وتكديس أجهزة الطرد المركزي المتقدمة في مرافق التخصيب؛ وما إلى ذلك. ونتيجة لذلك، لم تكن إيران قط قريبة إلى هذا الحد من العتبة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، علقت إيران منذ أكثر من أربعة أشهر تنفيذ تدابير الشفافية والتحقق الطوعية المنصوص عليها في اتفاق فيينا، ولا سيما البروتوكول الإضافي. وقد أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المجلس بأن هذا القرار أعاق أنشطتها. وقد نُفذت آلية تمكن الوكالة من الاحتفاظ بمعرفتها بالبرنامج النووي في سياق العودة إلى الاتفاق في المستقبل؛ غير أن هذه الآلية انتهت في ٢٤ حزيران/يونيه، ولم تؤكد إيران للوكالة بعد أنها تعزم مواصلة تنفيذ تلك الأحكام.

ومما يبعث على بالغ القلق أن نلاحظ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تعد قادرة على الامتثال الكامل لبعثة الرصد والتحقق التي عهد بها إليها مجلس الأمن في إطار القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولذلك ندعو إيران إلى استئناف التعاون مع الوكالة وإعادة فتح جميع سبل الوصول أمامها على الفور.

كما أن التطورات النووية في إيران مثيرة للقلق نظراً لاستمرار أنشطة القذائف التسيارية خلال الأشهر الستة الماضية، وهي أنشطة تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويساور فرنسا القلق بشكل خاص إزاء انتشار أنشطة القذائف وتكنولوجياتها في المنطقة، ولا سيما القذائف التسيارية التي لها عواقب مزرعة للاستقرار بشكل خاص.

ومن المهم أن نثبت هنا في نيويورك أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يعمل كما ينبغي. وستواصل أيرلندا دعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية.

وأخيراً، إذ أختتم بياني، أود أن أقدم بخالص التهاني لكم ولفريقكم الممتاز على هذه الرئاسة الفعالة والكفؤة خلال شهر حزيران/يونيه. وبوصفنا دولة زميلة عضواً في الاتحاد الأوروبي، نشعر بأننا فخورون بالطريقة التي ترأست بها إستونيا أعمالنا لهذا الشهر، وأردت أن أتمنى لكم مخلصاً "كومغابريدياس ليات"، الذي يعني "تهانينا" بلغتي الأيرلندية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على إحاطاتهم.

منذ الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن حول تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ (انظر S/2020/1324)، لاحظنا وجود ديناميكية بناءة نحو العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني وسلسلة من التطورات المقلقة في نفس الوقت.

وتكرر فرنسا الدعم الذي أعرب عنه لعملية التفاوض الجارية في فيينا بشأن استئناف الولايات المتحدة وإيران تنفيذ جميع الالتزامات بموجب الاتفاق النووي الإيراني والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتتخبط فرنسا بنشاط، ولا سيما مع شركائها الأوروبيين الثلاثة، وعلى نحو صارم، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على فوائد عدم الانتشار للاتفاق، وهي تتحلى بالواقعية بالنظر إلى أن الأولوية هي الاستقرار المبكر للحالة النووية في إيران. وبعد ست جلسات تفاوضية، تم تحديد معايير العودة إلى الاتفاق بوضوح، ولا تزال أصعب المسائل عالقة.

ومن الأهمية بمكان الآن اتخاذ القرارات الشجاعة اللازمة من أجل اختتام المفاوضات والسماح بعودة جميع أطراف الاتفاق بسرعة. وسنواصل تعبئة جميع الجهود للتعبيل باختتام المفاوضات. فلا يمكن

أن توفر المحادثات على وجه التحديد خطوات وترتيبات واضحة وعملية تضع خريطة الطريق الختامية ضمن الضرورات الحالية، التي تشمل ما يلي:

أولاً، يجب على الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية العودة إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ ثانياً، يجب على جميع الأطراف التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاق إيران النووي لعام ٢٠١٥، بما في ذلك رفع الجزاءات الإضافية وجميع التدابير الانتقامية التي تنتهك المبادئ والإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة؛ ثالثاً، تعزيز استخدام آليات تسوية المنازعات التابعة لخطة العمل لمعالجة الخلافات والحفاظ على اتفاقات الخطة؛ وأخيراً وليس آخراً، يجب أن تستمر أعمال التحقق والرصد الهامة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون عائق في الميدان.

نشجع إيران على التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات وتدابير الشفافية والتنفيذ الطوعي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما كان عليه الحال من قبل. ويشمل ذلك تولي إيران زمام ملكية خطة العمل الشاملة المشتركة والالتزام بها وعدم انتهاكها للخطة، والكف عن اتخاذ المزيد من التدابير التي اتخذتها والتي لا رجعة فيها.

ويلاحظ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أن الجهود السياسية والدبلوماسية التي بُدلت في وضع خطة العمل الشاملة المشتركة كانت موجبة جملة أمور، منها ضمان التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لإيران في مجال الأنشطة النووية السلمية. لذلك نحث اللجنة المشتركة على أن تظل ملتزمة بدعم نهج النزاهة، والشفافية، وبناء الثقة الذي تتبناه قناة المشتريات للتمكين من استمرار التجارة مع جمهورية إيران الإسلامية والتحويلات ذات الصلة في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة.

أود أن أؤكد من جديد أن تمسك جميع الأطراف بأحكام خطة العمل الشاملة المشتركة والآليات المتفق عليها يُعتبر خطوة أولى حاسمة من شأنها أن تزيد من تعزيز الثقة، وبناء الثقة بين جميع الأطراف والدول المجاورة من أجل تحقيق الاستقرار الطويل الأجل

وتعتقد فرنسا أن التنفيذ الكامل للاتفاق النووي الإيراني والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ضرورة حتمية لعدم الانتشار ولاستقرار الشرق الأوسط على حد سواء. وتتمثل أولويتنا في السعي بسرعة إلى التوصل إلى نتيجة للمفاوضات الجارية بشأن العودة إلى الاتفاق، حتى نستأنف التنفيذ الكامل في أقرب وقت ممكن.

ولكن لا يمكننا التوقف هنا. فهناك مجالات أخرى مثيرة للقلق، تتجاوز ذلك الاتفاق النووي، من حيث الأمن الإقليمي والدولي، سيتعين معالجتها مع شركائنا ودول المنطقة.

السيد كيبينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): بمناسبة تقديم هذه الإحاطة نصف السنوية الأولى، أهني أيرلندا على دورها بصفقتها الميسر المعنية بتنفيذ عملية القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما أشكر وكالة الأمين العام السيدة روزماري ديكارلو، وسعادة السيد أولوف سكوغ رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. وننوه أيضاً بحضور ممثلي ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية.

تعتقد كينيا اعتقاداً قوياً بأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يشكلان الضمان الأساسي ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونرى أن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إنجازان وآليتان حاسمتان متعددتا الأطراف في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وتشيد كينيا بالعمل الدبلوماسي الجاري الذي بدأ في فيينا في ٦ نيسان/أبريل مع التركيز على إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة. لقد كان قرار حكومة الولايات المتحدة بإعادة تأكيد التدابير والأحكام الواردة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في أوائل هذا العام مقدمة هامة لتلك الجهود. ونشجع البلدان المجاورة المتضررة في المنطقة على المشاركة البناءة في دعم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

كما نحث جميع أعضاء الخطة على كفالة أن تعالج نتائج المحادثات الجارية الثغرات والفجوات في آلية عام ٢٠١٥ تلك. وينبغي

كذلك لا نزال ملتزمين بالجهود الرامية إلى تيسير التجارة المشروعة مع إيران، ونردد ما قاله الأمين العام في دعوته الدول الأعضاء إلى العمل بفعالية، بما في ذلك من خلال دعم آلية المبادلات التجارية لتمكين المشغلين الاقتصاديين من الانخراط في التجارة مع إيران.

تأسف النزوح لقرار الولايات المتحدة الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام ٢٠١٨ وإعادة فرض الجزاءات من جانب واحد. كذلك نأسف بشدة لسلسلة الخطوات المعقدة التي اتخذتها إيران منذ عام ٢٠١٩ والمتعارضة مع التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي. وكما يشير تقرير الأمين العام، وثقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنشطة إيران المتصلة بتركيب أجهزة طرد مركزي جديدة ومقدمة، وبالبحث والتطوير لإنتاج معدن اليورانيوم وتخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة. ويبين تقرير الأمين العام أيضا أن قرارات إيران أثرت على أنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك ما نص عليه القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتشكل هذه التدابير تحديا مباشرا للمجتمع الدولي.

إن التصعيد المستمر مقلق للغاية ويجب عكس اتجاهه. ونحث على العودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، واستئناف تطبيقها المؤقت للبروتوكول الإضافي وغيره من تدابير الشفافية، وتجديد التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دون تأخير. ونشدد على أهمية إيجاد حل عاجل وواضح لقدرة الوكالة على استعادة استمرارية المعرفة اللازمة. وننشاطر الشواغل التي استرعى انتباه الأمين العام إليها فيما يتعلق بعدة عمليات من إطلاق القذائف التسيارية، واختبار إطلاق مركبة فضائية، ونشجع إيران على معالجة هذه الشواغل. وكما أشارت عدة دول، فإن هذه الأنشطة لا تتفق مع الفقرة ٣ من المرفق بـ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

لا تزال الحالة الأمنية في المنطقة متوترة ولا يمكن التنبؤ بها. ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى التحلي بضبط النفس وتحاشي اتخاذ تدابير ربما تسهم في التصعيد. ولا تزال النزوح نصيرا ثابتا للحوار الدبلوماسي البناء من أجل تقليص التوترات وزيادة الثقة والتعاون.

في منطقة الشرق الأوسط. وفي الواقع أن فائدة خطة العمل الشاملة المشتركة لن تتبلور إلا من خلال التنفيذ الكامل لأحكامها. ولا يمكن ولا ينبغي قياس فائدتها على أساس عدم الامتثال.

في الختام، كجزء من تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتماشيا مع إطار خطة العمل الشاملة المشتركة ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحت كينيا مجلس الأمن على أن يدمج في اعتباراته إمكانية تعزيز التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية في مشاريع التنمية الصناعية، بما في ذلك في مجالات المواد الغذائية، والزراعة، والصحة، وتخطيط الطاقة، وإدارة المياه لصالح الشعب الإيراني، والاستقرار الشامل في المنطقة دون الإقليمية.

أعنتم هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء الفريق الإيستوني بأكمله، على نجاح رئاسة المجلس خلال شهر حزيران/يونيه. السيدة جول (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أود أن استهل بياني بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

ترحب النزوح بالتقرير الحادي عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2021/582). وننشاطر معه رأيه ورأي أعضاء المجلس الآخرين في أن خطة العمل الشاملة المشتركة، كما أقرها مجلس الأمن من خلال القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا تزال تمثل نجاحا للدبلوماسية المتعددة الأطراف. فقد عززت خطة العمل الشاملة المشتركة عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي، وهي مهمة للاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين. ومن الحيوي تنفيذها بالكامل، بدعم من المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

خلال السنوات القليلة الماضية، تعرضت خطة العمل الشاملة المشتركة لضغوط متزايدة. وما زلنا نرى أن التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة يمثل أفضل فرصة متاحة لبناء الثقة الدولية بالطبيعة السلمية الخالصة لبرنامج إيران النووي. وفي هذا الصدد، ننضم إلى الأمين العام وأعضاء المجلس الآخرين في الإشادة بالعمل المهني والواقعي والمحايد الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

”توريد أو بيع أو نقل أو تصدير مواد ذات صلة بالمجال النووي إلى جمهورية إيران الإسلامية، تتعارض مع الفقرة ٢ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)“ (S/2021/582، الفقرة ٧). وعلاوة على ذلك، ووفقا للفقرة ٩ من التقرير، لم يتلق الأمين العام أي معلومات رسمية بشأن عمليات النقل تتعارض مع الفقرة ٤ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك بشأن عمليات النقل المتصلة بالقذائف التسيارية من جمهورية إيران الإسلامية.

وأود أن أشدد على أن هذه هي استنتاجات الأمين العام، وليس الاتحاد الروسي. ففي رسالتنا التي صيغت فيما يتعلق ببيانات عدة بلدان، أوضحنا بالتفصيل أن اتهامات زملاتنا الغربيين بشأن برنامج إيران للقذائف التسيارية لا أساس لها من الصحة. فهي مجرد بيانات تستند إلى مفهوم ”من المرجح جدا“. ولم تذكر أي حقيقة في اتهاماتهم. وهذا ما أكده الأمين العام أيضا. ومن الغريب وغير المقبول على نحو مضاعف أن نسمع عن انتهاكات لأحكام القذائف التسيارية الواردة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تواصل هي نفسها انتهاك ذلك القرار.

وتقرير الميسرة المعنية المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (انظر S/2021/578) متوازن أيضا بوجه عام. ولهذا، ينبغي أن نشيد بجهود الميسرة الأيرلندية، السفارة ببيرون ناسون وفريقها. ورغم وجود بعض التعليقات على تلك الوثيقة قررنا - بروح بناءة وبغية الاتفاق على صيغة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) - تأييد توافق الآراء الذي يتشكل حولها.

فواضح أن أي عملية لتحقيق الاستقرار تتطلب وقتا وليست سهلة. وسيكون من السذاجة أن نتوقع أن ما خلفه انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد من ”خطة العمل الشاملة المشتركة“ وخطواتها اللاحقة لتدمير الاتفاق يمكن إزالتها بطريقة سحرية في غضون أيام أو أسابيع قليلة. فعلينا جميعا أن نكون واقعيين. إن استعادة العمل الطبيعي لخطة العمل الشاملة المشتركة يتطلب صبرا ومتابعة وإرادة سياسية من جميع المشاركين.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أننا نرحب بالجهود الجارية للمشاركين المتبقين في خطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة بشأن إمكانية عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق، وعودة إيران إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. إن التنفيذ الكامل والفعال للخطة من جانب جميع الأطراف سيسهم بشكل إيجابي في بناء الثقة والاستقرار والأمن في المنطقة وخارجها.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام، روزماري ديكارلو، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ، والميسرة المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والممثلة الدائمة لأيرلندا، جيرالدين بيرن ناسون، على إحاطاتهم.

إن جلسة اليوم تعقد في وضع يختلف تماما عما كان عليه الحال قبل ستة أشهر. لقد تركنا وراءنا المحاولات غير المشروعة التي بذلتها الولايات المتحدة لاستعادة الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على إيران واستخدام مجلس الأمن لفرض حظر على الأسلحة صارم بشكل غير مسبوق. وقد رفض المجلس بالإجماع هذه التحركات المدمرة. في بداية هذا العام، وسحب زملاتنا الأمريكيون رسميا مطالباتهم غير المشروعة لإثارة رد فعل مفاجئ. ولذلك، فقد قلبنا الصفحة بشأن هذه المسألة مرة أخيرة وإلى غير رجعة.

تجري حاليا في فيينا عملية دبلوماسية على قدم وساق لاستئناف العمل بشكل كامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، ونحن نشهد بالفعل ملامح اتفاق مستقبلي. وهناك فهم عام لكيفية المضي قدما نحو تحقيق الأهداف التي وضعناها نصب أعيننا.

إن التقرير الحالي للأمين العام (S/2021/582) يبعث بإشارة أخرى مفادها أن الديناميكية العامة مقارنة بالعام الماضي تسير في الاتجاه الصحيح. ويؤكد أن النظام الوارد في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا يزال فاعلا. ولم ترد في التقرير أي أحداث استثنائية يمكن أن تؤثر على ذلك. أود أن أشير بشكل منفصل إلى استنتاج الأمين العام ومؤداه أنه لم تقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير انتهاكات محددة من حيث

الإسلامية، بما في ذلك في مجال الطاقة النووية السلمية، بعد أن تم حل المسائل السابقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أعد التقرير النهائي عن هذا الموضوع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتم إقرار استنتاجاته في القرار ذي الصلة الصادر عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وما أصبح إنجازا رئيسيا لعدم الانتشار في خطة العمل الشاملة المشتركة كان هو حل المسائل المتعلقة بطهران ونظام الشفافية الناتج عن ذلك بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني، وذلك أساسا من خلال تنفيذ البروتوكول الإضافي للاتفاق بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات.

والتوترات في ذلك المجال التي شهدناها اليوم هي نتيجة مباشرة لأعمال الولايات المتحدة المدمرة في تفويض خطة العمل الشاملة المشتركة. وتلك بالضبط هي علاقة السبب والنتيجة المتبادلة. فجميع الخطوات التي اتخذتها إيران لتجميد التزاماتها مؤقتا ليست بعض انتهاكات عشوائية، حيث يحاول بعض الزملاء الآن تصويرها، ولكنها كانت ردا مشروعاً على عدم امتثال الولايات المتحدة للاتفاق. وذلك الاستنتاج، وإن كان في رأينا، عرض بطريقة غير مباشرة إلى حد ما، ينعكس أيضا في تقرير الأمين العام.

ولأسف، لم نشهد بعد تنقيحا حقيقيا للقرارات التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة السابقة. ومن الناحية العملية، تواصل الولايات المتحدة سياستها المتمثلة في ممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران وانتهاك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك بالإبقاء على الجزاءات الانفرادية وحظر الأسلحة المفروض على إيران، في حين أن جميع جزاءات الأمم المتحدة في هذا الصدد لم تعد سارية. ومن المؤسف بالطبع أن التصعيد أدى، في جملة أمور، إلى تخفيض كبير في أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جمهورية إيران الإسلامية. ولكن من المهم أن تكون جميع خطوات إيران قابلة للتراجع عنها، كما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرارا وتكرارا. وما يكتسي نفس القدر من الأهمية هو أن تواصل إيران حوارها مع الوكالة من دون أن تتراجع عن التزاماتها بعدم الانتشار.

وظللنا نناشد لسنوات عديدة الآن، الحس السليم لشركائنا، في محاولة لنقل منطق بسيط: إذا كان الهدف هو التوصل إلى اتفاق، إذن ينبغي لنا ألا نشيطن إيران ونجعلها مصدر كل الشرور. فإيران شريك على قدم المساواة بمصالحها ومخاوفها وتصورها لمخاطر الأمن القومي. ولها الحق الكامل في كل ذلك بوصفها دولة ذات سيادة. ففي العلاقات الدولية، لا يتعين على البلدان أن تحب بعضها بعضا. غير أنها ملزمة بمعاملة بعضها البعض باحترام. وكما نذكر جميعا، "لا سلطة للند على نده". وإذا ما احترم هذا المبدأ في العلاقات مع إيران، فإن عملية الحل سوف تسير بشكل أسرع بكثير.

وأود أن أذكر بأن الغرض من خطة العمل الشاملة المشتركة هو الاعتراف على وجه التحديد بأن البرنامج النووي الإيراني لا يختلف عن أي دولة أخرى غير حائزة للأسلحة النووية طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكذلك سعت أحكام أخرى من الاتفاق، بما في ذلك الإجراء الخاص المنتهي الصلاحية الآن المتعلق بنقل الأسلحة التقليدية من إيران إليها، إلى تحقيق نفس الهدف المتمثل في استعادة نظام التعاون نفسه مع إيران تدريجيا كما هو الحال مع أي دولة عضو أخرى في الأمم المتحدة. ومهم أنه ورد في التقرير الحالي للأمين العام كذلك النداء الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون التجاري العادي مع إيران، بما في ذلك من خلال آلية الصك المتعلق بدعم المبادلات التجارية وقناة المشتريات التابعة للجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

غير أننا نسمع من بعض الزملاء دعوة معاكسة، أي تمديد القيود المفروضة على أنشطة إيران النووية والإبقاء على الجزاءات الانفرادية على عمليات نقل الأسلحة التقليدية التي تنتهك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بل تلميحات مبطنة بضرورة مراجعة خطة العمل الشاملة المشتركة أو توسيعها بطريقة أو بأخرى لتشمل جوانب من الأمن الإقليمي. وأود أن أذكر بأن الهدف من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لم يكن قط احتواء طهران. لقد كان الأمر يتعلق على الدوام بالتطبيع النهائي للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني الدولي مع جمهورية إيران

الالتزامات التي علقها من قبل، أولاً وقبل كل شيء من حيث شفافية برنامجها النووي والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتتمثل مهمة الأطراف الأخرى في الاتفاق في التعاون لضمان تقارب المواقف. وواجبنا الأساسي الآن هو مساعدة زملائنا في فيينا. وروسيا مستعدة للقيام بكل ما هو ضروري لتحقيق ذلك. ونحن نعول على الحس السليم والدعم من أعضاء المجلس الآخرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إستونيا.

أشكر وكيله الأمين العام روزماري ديكارلو والسفير أولوف سكوغ والسفيرة جيرالدين بيرن ناسون على إحاطاتهم.

وكما سمعنا من العديد من أعضاء المجلس اليوم، هذه لحظة حاسمة بالنسبة لخطة العمل الشاملة المشتركة - وهو اتفاق تم التوصل إليه قبل ست سنوات لضمان الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي.

وقد أكدت إستونيا مرارا على أهمية الخطة ودعمها لها. وما زلنا نعتبر خطة العمل الشاملة المشتركة عنصراً أساسياً في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي وحاسماً للأمن الإقليمي والدولي الأوسع نطاقاً.

ومما لا شك فيه أن السنوات القليلة الماضية كانت تمثل تحدياً للاتفاق، ولكننا وصلنا الآن إلى معلم جديد ونأمل أن يكون إيجابياً. وأسوة بالأمين العام، تشجعنا الارتباطات الدبلوماسية التي جرت في فيينا منذ نيسان/أبريل، مما يتيح الفرصة للولايات المتحدة وإيران للعودة إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). والواقع أن هذه لحظة فريدة للحفاظ على الاتفاق الذي يخدم مصالح الأمن الجماعي لنا جميعاً وتنشيطه. وفي هذا الصدد، من المهم أكثر من أي وقت مضى الامتناع عن الأعمال التي تزيد من انتهاك الاتفاق وتقويضه وتؤدي إلى نتائج عكسية للجهود الدبلوماسية الجارية.

وتأسف إستونيا بشدة لقرار إيران في عام ٢٠١٩ بالبداية في خفض التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب الخطة. ومما يؤسف

وسأقول الآن بضع كلمات عن الأمن الإقليمي في الخليج الفارسي. فذلك موضوع مهم جداً، لكنه يتجاوز خطة العمل الشاملة المشتركة. بل إنه مناقشة للمستقبل، بمجرد استعادة الاتفاق بالكامل.

إن فكرتنا فيما يتعلق بإطلاق حوار إقليمي حول المسائل الأمنية في الخليج الفارسي معروفة جيداً. وقد تحدثنا عن ذلك بالتفصيل في تشرين الأول/أكتوبر الماضي خلال جلسة منفصلة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع في ظل الرئاسة الروسية في ذلك الشهر (انظر S/2020/1037). ونعتقد أن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو تعزيز الثقة المتبادلة ومنع الأزمات والحد من خطر الاشتباكات العسكرية وسوء الفهم والتصعيد. ويمكننا أن ننظر في تجربة المناطق الأخرى في وضع نظام لتدابير بناء الثقة. وبذلك ينبغي أن تحل المسائل الأمنية في الخليج الفارسي بواسطة دول الإقليم في المقام الأول. وقد لاحظنا نداء مماثلاً وجهه الأمين العام في تقريره بشأن تهيئة بيئة مواتية للجهود الدبلوماسية في فيينا والامتناع عن الخطابات والإجراءات الاستفزازية التي يمكن أن تقوضها، علاوة على رأيه بأنه ينبغي النظر في المسائل المتصلة بالسياق الأوسع للأمن الإقليمي من دون أن ترتبط بمهمة الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وإنجازاتها.

وثمة حاجة الآن إلى مناقشة هادئة وعملية أكثر من أي وقت مضى. فليست هناك حاجة لرفع المخاطر أو تغذية العواطف. وعلى أية حال، لا يوجد بديل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وينبغي فهم ذلك بوضوح. وأحدث الجميع على أن يتخيلوا اللحظة عالماً لا يوجد فيه هذا الاتفاق. هل سيكون أكثر أماناً لشخص ما من العالم الحالي؟

ولحسن الحظ، يبدو أن فهم قيمة خطة العمل الشاملة المشتركة يوحدنا جميعاً. ولذلك ينبغي أن تركز جميع الجهود الآن على استعادتها. وذلك ما يدعو إليه الأمين العام في تقريره. وهذا يعني عملياً أن الولايات المتحدة يجب أن تعود فوراً إلى الامتثال الكامل لمتنقيات القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة، وأن على إيران أن تستجيب فوراً لتلك الخطوات وأن تضمن إلغاء تجميد جميع

أستأنف الآن مهامى بصفتى رئيس المجلس.

أعطى الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت رافانشى (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكر مقدمى الإحاطات على تقاريرهم. إن رسالة المجلس اليوم بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) عالية وواضحة: يجب تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وليس هناك بديل أفضل.

وعلى الرغم من هذه البيانات المشجعة، استمعنا مؤخرًا - بما فى ذلك فى هذه الجلسة - إلى بيانات غير مشجعة من عدد قليل من أعضاء المجلس يوجهون أصابع الاتهام إلى الضحية بدلًا من المطالبة بأن يتصرف الجاني بمسؤولية. وقد تجاهلوا عمدا حقيقة أن خطوات إيران فى وقف تنفيذ بعض التزاماتها هى إجراءات تصحيحية بطبيعتها. ودعوا إيران إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة كما لو كانت إيران هى التى انسحبت من خطة العمل هذه؛ وكأن إيران هى التى أعادت فرض أو اعتماد جزاءات غير إنسانية لا حصر لها بهدف إعلان علانية هو تجويع أمة بأكملها؛ وكأن إيران هى التى هددت جميع الدول بوقاحة إما بانتهاك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو مواجهة العقاب؛ وكأن إيران هى التى اتبعت سياسة أقصى الضغط؛ وكأن إيران هى التى بذلت كل محاولة لوأد خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إلى الأبد.

إن سجلنا وسجل الولايات المتحدة فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة واضحان. ولا يمكن تقييم تحديات تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بمعزل عن غيرها. وقد نشأت تلك التحديات عندما بدأ الرئيس ترامب فى تشويه صورة خطة العمل الشاملة المشتركة حتى قبل توليه منصبه ومضايقة شركاء إيران التجاريين، وفى وقت لاحق من عام ٢٠١٨، عندما انسحب من جانب واحد وبشكل غير قانونى من خطة العمل الشاملة المشتركة، ومن خلال إعادة فرض الجزاءات شن حربا اقتصادية شاملة ضد إيران بهدف متعمد هو تجويع الشعب

له، أن هذه التطورات المقلقة لم تتوقف حتى أثناء مفاوضات فيينا. وكما يشير الأمين العام فى تقريره الأخير (S/2021/582) عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، زادت إيران فى الأشهر الأخيرة زيادة كبيرة فى قدراتها على تخصيب اليورانيوم ومخزونها. وتشكل تلك الأنشطة مخاطر جسيمة فيما يتعلق بالانتشار النووي. ونحث إيران على وقفها والعودة إلى الامتثال لالتزاماتها.

ولا يزال التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حاسما فى تقايد احتمال وجود إيران مسلحة نوويا. وتنتهى إستونيا على العمل المحايد والمهني الذى تقوم به الوكالة فى التحقق من التزامات إيران النووية ورصدها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

ويساورنا القلق إزاء القيود المفروضة على وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جميع المواقع والأنشطة ذات الصلة فى إيران. والنقاهم التقنى المؤقت بين إيران والوكالة انتهى فى ٢٤ حزيران/يونيه، ونفهم أن مسألة تمديده لا تزال مفتوحة حتى الآن. ولضمان أن تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوفاء بولايتها المتعلقة بالإبلاغ بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) للاحتفاظ بثقة المجتمع الدولى فى الطابع السلمى للأنشطة النووية الإيرانية، وكذلك لاغتنام فرصة محادثات فيينا، يجب منح الوكالة إمكانية الوصول دون عوائق إلى جميع المواقع والأنشطة ذات الصلة فى إيران.

أخيرا وبإيجاز شديد فيما يتعلق بالمرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإننا نعتبر أن تطوير إيران واختبارها للقذائف التسيارية ذات القدرة النووية والتكنولوجيات ذات الصلة لا يتفق مع الفقرة ٣ منه. ونلاحظ أن عددا من عمليات إطلاق القذائف التسيارية هذه قد نفذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونجد أنها تزعزع استقرار الأمن الإقليمى.

ونأمل أن يتسنى اختتام المفاوضات فى فيينا قريبا، بمساعدة الإرادة السياسية القوية. وتعتقد إستونيا أن الاستعادة الكاملة للخطة هى أفضل طريقة لدعم نظام عدم الانتشار النووي، ومنع إيران من تطوير سلاح نووى، وتحقيق قدر أكبر من الأمن للمنطقة والعالم فى نهاية المطاف.

عن تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الطبيعية مع إيران. وقد صيغت جميع هذه الالتزامات بدقة وشرحت بالتفصيل في خطة العمل الشاملة المشتركة وفي القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ومنذ الجلسة السابقة للمجلس بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (انظر S/2020/1324)، لم يتغير شيء سوى الإعلان الشفوي للولايات المتحدة عن نيتها العودة إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. وفي الواقع، حتى هذه اللحظة بالذات، تستمر سياسة الضغط القسوى والجزاءات الصارمة ضد شعبنا مستمرة، ولا تزال الولايات المتحدة تنتهك خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وحتى على الرغم من الأمر الصادر بالإجماع عن محكمة العدل الدولية، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الذي يلزم الولايات المتحدة بإزالة العوائق أمام التجارة للأغراض الإنسانية مع إيران، فقد خضعت للجزاءات جميع السلع الإنسانية، بما في ذلك الأدوية والمعدات الطبية التي تشتد الحاجة إليها.

إن الإذن العام الصادر عن وزارة الخزانة الأمريكية في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٢١ ببعض المعاملات المتصلة بفيروس كورونا مع إيران يحدض بوضوح ويشكل قاطع الادعاءات السابقة للولايات المتحدة بأن هذه الأصناف قد أعفيت من الجزاءات.

وعلى النقيض من بعض المشاركين المتبقين في خطة العمل الشاملة المشتركة، الذين لم يقوموا سوى بالتشدد بالكلام عنها في السنوات الماضية، فإن إيران هي الدولة التي دفعت ثمنا باهظا للحفاظ على هذا الاتفاق. لذلك، فقد حان الوقت للولايات المتحدة وبالطبع للاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لاتخاذ قرارات صعبة للعودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة.

لقد أثبتنا تماما صدقنا خلال مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة وإبرامها وتنفيذها. وقد أظهرنا تصميمنا القاطع على إبقائها حية من خلال ممارسة الصبر الاستراتيجي وأقصى قدر من ضبط النفس لسنوات. وقد فعلنا ذلك بينما لم نجن - وما زلنا لم نجن -

الإيراني. إن تسليح الغذاء والدواء محظور حتى في زمن الحرب، وهو في الواقع مظهر من مظاهر الجرائم ضد الإنسانية.

ومع ذلك، بدلا من اتخاذ تدابير تصحيحية فورية تسمح بها خطة العمل الشاملة المشتركة، مارسنا صبرا استراتيجيا لمدة عام كامل، ولكن دون جدوى. وكان الرد على أقصى درجات ضبط النفس لدينا بما يسمى سياسة الضغط القسوى للولايات المتحدة وسياسة الاسترضاء في أوروبا.

وبعد عام واحد فقط من انسحاب الولايات المتحدة، اتخذنا بعض الخطوات التصحيحية المأذون بها بموجب الفقرتين ٢٦ و ٣٦ من خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي تقضي بأنه، في حالة "إعادة اعتماد أو إعادة فرض الجزاءات" (القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، المرفق ألف، الفقرة ٢٦)، يحق لإيران وقف تنفيذ التزاماتها كليا أو جزئيا.

وفي الوقت نفسه، طُبق رد إيران بطريقة معقولة وتدرجية من أجل توفير مزيد من الوقت لسيادة الحس السليم. مع ذلك، ففي حين أن خطوات إيران قابلة لعكس مسارها، فإن معاناة شعبنا ليست كذلك. بالطبع، لا يمكننا ولن نتغاضى عن مئات البلايين من الدولارات من الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الإيراني. لكن للأسف، فإن الأرواح الثمينة التي فقدت بسبب الجزاءات لا رجعة لها.

كيف يمكن تعويض الألم والحزن والمشاكل العاطفية طوال حياة الطفل لفقدان والدته أو والدتها بسبب نقص بعض الأدوية، التي منعت العقوبات استيرادها؟ كيف يمكن تخفيف المعاناة مدى الحياة للأمهات والآباء الذين فقدوا أطفالهم بسبب نقص الأدوية اللازمة للأمراض النادرة وتعويضهم؟ هذا هو السياق الواقعي الذي يجب فيه تقييم حالة التنفيذ الحالية لخطة العمل الشاملة المشتركة.

ويجب أن نتذكر أن خطة العمل الشاملة المشتركة ليست طريقا من اتجاه واحد. وهي تقوم على ركيزتين: التزامات إيران المتصلة بالمجال النووي والالتزامات المتبادلة برفع جميع الجزاءات من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا

المفاوضات، لم يتغير شيء من الناحية العملية، ولا تزال الأمة الإيرانية تعاني من الجزاءات غير القانونية.

وفي الأشهر القليلة الماضية، بذلت أيضا محاولات معينة لإقامة صلة محتملة بين الفقرة ٣ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وإطلاق إيران لبعض القذائف التسيارية أو مركبات الإطلاق الفضائية، وبالتالي استخلاص نتيجة تعسفية. ولا تتعلق الفقرة ٣ من المرفق باء بمركبات الإطلاق الفضائية، لعدد من الأسباب الواضحة، بما في ذلك اختلاف تصميمها وطابعها التقني ومهامها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القذائف التسيارية الإيرانية مصممة لإيصال رؤوس حربية تقليدية وليست مصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية، وبناء على ذلك، فإنها تقع خارج نطاق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

إن تطوير برنامج للقذائف التقليدية حق أصيل في القانون الدولي ولا يحظره ولا يقيد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وجمهورية إيران الإسلامية، على غرار أي بلد آخر، لن تسام على أمنها وقدرتها الدفاعية التقليدية.

ونحن مصممون أيضا على مواصلة أعمال حقنا غير القابل للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية على الرغم من كل المؤامرات وأعمال التخريب والأعمال الإرهابية. وكان آخر هذه التدابير غير القانونية اغتيال الشهيد فخري زاده، وهو عالم نووي إيراني بارز، فضلا عن العمل الإرهابي الذي وقع في محطة نطنز لتخصيب الوقود في ١١ نيسان/أبريل، مع وجود مؤشرات واضحة إلى مسؤولية النظام الإسرائيلي عن كلتا الحالتين، كما اعترف بذلك مؤخرا الرئيس السابق للموساد. ويجب على المجلس أن يحاسب النظام الإسرائيلي على هذه الممارسات المتهورة.

لقد كان قرار إيران بالتفاوض وإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة يستند إلى سياستها المبدئية للاستفادة القصوى من الحوار والدبلوماسية في دفع أهداف سياستها الخارجية إلى الأمام. وقد كنا دائما ثابتين في تطبيق هذه السياسة. وستظل إيران ثابتة وحازمة في اتباع ذلك النهج فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة ما دامت الأطراف الأخرى

الفوائد المرجوة من الاتفاق. وأولئك الذين أخلوا بوعودهم هم الذين يجب أن يثبتوا صدقهم وإرادتهم السياسية الحقيقية. وهم الذين يجب أن يتخذوا قرارات صعبة.

ولذلك، فهم ليسوا في وضع يسمح لهم بانتقاد إيران لاتخاذها تدابير علاجية مصرح بها بالكامل بموجب الاتفاق، ولا تتعارض بأي حال من الأحوال مع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الخاص بنا ولا تؤدي إلى أي مخاوف مزعومة بشأن الانتشار، على عكس ما تحاول بعض البلدان تصويره، حيث إن برنامجنا النووي خضع لأقوى آلية للرصد والتحقق في الوكالة. وتواصل جمهورية إيران الإسلامية التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لالتزاماتها الدولية.

وتؤكد تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك في الأشهر الستة الماضية، أنه لا توجد مسألة تتعلق بالضمانات فيما يتعلق بالأنشطة النووية الجارية في إيران، ولا يوجد دليل على تحويل المواد النووية إلى أغراض غير سلمية. وينبغي أن يضاف إلى ذلك أنه خلافا لما أعلن، فإن اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة ومعدن اليورانيوم لهما تطبيقات مدنية مشروعة، ولا يحظر أي منها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

والواقع أن القانون الذي أقره برلماننا كان ردا محسوبا على السجل الكئيب للتدابير غير القانونية التي اتخذتها الولايات المتحدة وعجز الاتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الأوروبية الثلاث عن الوقوف في وجه هذه التدابير لأكثر من ثلاث سنوات. والهدف من هذا القانون هو استعادة التوازن المفقود في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، حيث ينص بوضوح على أن التدابير العلاجية الإيرانية قابلة للعكس إذا تم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بالكامل من قبل الآخرين عمليا وإزالة جميع الجزاءات بالكامل.

وفي الوقت نفسه، ولفسح المجال للدبلوماسية، تم التوصل إلى تفاهم تقني مؤقت بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/فبراير وتم تمديده في أيار/مايو. ومع ذلك، وبعد أربعة أشهر من

إلى المنطقة ودعمها الأعمى للنظام الإسرائيلي، أدخلت هذه المنطقة الحساسة في حالة من الفوضى والاضطراب. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تصرف الانتباه عن مغامرتها العسكرية ودورها المزعزع للاستقرار في منطقتنا باتهامها إيران بلا أساس بانتهاك القرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الأمر الذي أرفضه رفضاً قاطعاً. كما أرفض إشارات السفير البريطاني إلى حقوق الإنسان، لأنها خارج جدول أعمال هذه الجلسة واختصاصات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ساوتر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة مجلس الأمن الهامة. وأود أن أشكر أولاف سكوغ على تذكيرنا بالدور الهام للممثل السامي للاتحاد الأوروبي بوصفه منسقاً للمفوضية المشتركة، وعلى الدعم القوي لخطة العمل الشاملة المشتركة، ليس من دائرة العمل الخارجي فحسب، ولكن أيضاً من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ككل. وأود أيضاً أن أشكر جيرالدين بيرن ناسون على الاضطلاع بالدور الهام لميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وروزماري ديكارلو على الدعم المستمر والجاري من الأمانة العامة لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ونرحب أيضاً بالدعم الذي أعرب عنه الأمين العام لمبادرات فيينا ولجهودنا الرامية إلى استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة وإنعاشها بالكامل. وقد أجرينا حتى الآن ست جولات من المحادثات، أحرزنا خلالها تقدماً هاماً.

ولعل النقطة التي أشير إليها الآن هي أهم نقطة في مداخلتي - لا يوجد بديل معقول لخطة العمل الشاملة المشتركة. ونعتقد أن من الممكن تماماً إعادة إحياء الاتفاق النووي بالكامل. نحن نعلم جميعاً أننا لم نصل بعد إلى تلك المرحلة. ويتعين على جميع الأطراف أن تبدي مرونة واستعداداً لاتخاذ قرارات صعبة من أجل بلوغ تلك المرحلة. وفي النهاية، يحتاج كل طرف إلى أن يقتنع بأن العودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة في مصلحته، وبالتالي فهو على

لا توقف - كليا ودون أي شرط مسبق أو مزيد من التأخير - سياساتها المتعلقة بالبلطجة، منتهكة التزاماتها ومتجاهلة وعودها.

فخطة العمل الشاملة المشتركة هي صفقة تم التوصل إليها لتأمين مصالح جميع الأطراف. وبينما نحن مخلصون وجادون في المفاوضات الحالية، فإن هدفنا النهائي هو كفالة تنفيذ الاتفاق فقط كما هو الحال بالنسبة للجميع - لا أكثر ولا أقل.

ونظراً لسنوات من الانتهاكات الخطيرة لخطة العمل الشاملة المشتركة من قبل أطراف أخرى، من الضروري الحصول على ضمانات كافية بأن جميع الجزاءات قد أزيلت بشكل يمكن التحقق منه وأن الولايات المتحدة لن تتسحب مرة أخرى من الخطة أو تسيء استخدام آلياتها لخلق أزمة تنفيذ أخرى لحرمان إيران من فوائدها من الاتفاق. وهذا أمر حيوي لإرساء الثقة في الالتزام الكامل والمستمر للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بالتزاماتهما، وبالتالي تهيئة الجو الهادئ والمستقر اللازم لتعزيز وتيسير تطوير الاتصالات الاقتصادية والتجارية العادية والتعاون مع إيران، على النحو المنصوص عليه صراحة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهذا أمر ذو أهمية بالغة بالنسبة لشركاء إيران التجاريين لإبرام اتفاقات مع إيران باطمئنان. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تستفيد إيران استفادة كاملة من مكاسب الاتفاق.

وأخيراً، فإن ملاحظتنا على التقرير الحادي عشر للأمين العام (S/2021/582) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) واردة في رسالتي التي قدمتها بالفعل إلى المجلس.

ورداً على ما قيل في هذه الجلسة، أود أن أقول بضع كلمات عن منطقتنا. إننا نعيش في منطقة مضطربة. والتحديات هائلة، وفي الوقت نفسه فإن فرص تحسين العلاقات بين بلدان المنطقة كبيرة. ومع ذلك، هناك قوى لا تريد أن ترى التقارب والمصالحة وحسن الجوار راسخة في هذه المنطقة.

إن الولايات المتحدة، بسياساتها التدخلية في الشرق الأوسط، بما في ذلك تصديرها الجامح للذخائر المتطورة والأسلحة المتقدمة

إيران واليها. إن إيصال تكنولوجيا القذائف إلى الجهات الفاعلة من غير الدول في المنطقة أمر مزعزع للاستقرار ويجب أن يتوقف.

وأخيرا، على الرغم من أن الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على الأسلحة التقليدية إزاء إيران ما زال قائما، فإننا نقر ونسلم بأن أحكام الأسلحة التقليدية المنصوص عليها في المرفق باء قد انتهت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وإيران مدعوة إلى التصرف بطريقة مسؤولة والامتناع عن القيام بأعمال مزعزعة للاستقرار في ذلك الصدد. وأود أن أختتم بالإشارة إلى ما يلي: لقد سمعنا فرفقا دقيقة مختلفة في مناقشة اليوم، ولكن يبدو في الوقت نفسه أننا جميعا حول هذه الطاولة شددنا مرة أخرى على أهمية خطة العمل الشاملة المشتركة كمساهمة رئيسية في بنية عدم الانتشار والأمن في المنطقة وخارجها. ولهذا السبب عملنا - ألمانيا - بجد هنا في نيويورك الصيف الماضي من أجل الدفاع عن خطة العمل الشاملة المشتركة وحمايتها. وسنبذل الآن كل ما في وسعنا لنجاح محادثات خطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا. ونعول على عودة جميع الأطراف بولاية مناسبة لإعادة تنفيذ هذا الاتفاق الهام بالكامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) قبل رفع جلسة اليوم، إذ أنها آخر جلسة مفتوحة مقررة لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد إستونيا لأعضاء المجلس على تعاونهم ودعمهم. وأود كذلك أن أشكر السيدة حاسمك إيجيان وأمانة المجلس على كل ما قدم لنا من مساعدة ودعم.

وأشكر جميع الأعضاء على تهنئتهم لنا على تولي الرئاسة أو اختتامها. ولعل تلقي ملاحظات التهنئة في نهاية فترة الرئاسة أكثر جوهرية وأهمية من تلقيها في اليوم الأول، لأن النهائي في اليوم الأول هي دفعة مقدمة. لكن الآن المهمة قد أنجزت.

لقد كان بالفعل شهرا حافلا - شهرا احتشدنا فيه للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة تقع ضمن نطاق اختصاصنا. وقد تمكنا من العودة إلى قاعة المجلس لحضور جميع جلسات المجلس

استعداد لتقديم تنازلات. تلك هي الطريقة التي تجري بها المفاوضات؛ فلا يمكنها النجاح من دون تنازلات.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2021/582) قيد المناقشة اليوم، أود أن أؤكد أننا نشاطر الأمين العام شواغله بشأن الخطوات النووية التي اتخذتها إيران. وتشمل تلك الخطوات المثيرة للقلق، في المقام الأول، تطوير واستخدام أجهزة طرد مركزي متقدمة تتجاوز حدود خطة العمل الشاملة المشتركة؛ ثانيا، تخصيص اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة، وثالثا، أنشطة البحث والتطوير الجارية بشأن إنتاج معدن اليورانيوم. وللأسف، فإننا لا نشاطر بعض الزملاء التقييم الذي أعربوا عنه اليوم بأن تلك التدابير يمكن الرجوع عنها بالكامل. فهي تؤدي إلى مكاسب في المعرفة التكنولوجية وتقوض فوائد عدم الانتشار التي تعود بها خطة العمل الشاملة المشتركة. وهي لا تشجع على بناء الثقة في الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني.

وثمة نقطة أخرى تهمننا وهي الشفافية. فالوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور حيوي في رصد الالتزامات الإيرانية المتعلقة بالمجال النووي والتحقق منها، كما طلب المجلس في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولذلك، فإن من دواعي القلق البالغ أن أعمال الوكالة قد تأثرت نتيجة لقرار إيران بالحد من تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي. ونحن نؤيد بقوة جهود الوكالة المتواصلة ونحث إيران على استعادة إمكانية وصول الوكالة بالكامل.

وإذ أنتقل الآن إلى المرفق باء من القرار، أود أن أؤكد بإيجاز أننا ما زلنا نعتبر أن تطوير إيران للقذائف التسيارية، المصممة لتكون قادرة على إيصال سلاح نووي، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية هذه، لا يتفق مع الفقرة ٣ من المرفق باء. ويساورنا القلق إزاء تطوير إيران لعدد من أنواع القذائف التسيارية ذات الصلة واستمرار أنشطة التجارب. ومن الواضح أن نشاط القذائف التسيارية هذا لا يفضي إلى تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة. وعلاوة على ذلك، نعيد تأكيد ضرورة ضمان امتثال جميع الدول، ولا سيما إيران، لحظر نقل المواد المدرجة في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف من

تقريبا. وما كان لنا أن نفعل أي شيء من ذلك بمفردنا أو بدون العمل الشاق والدعم والمساهمات الإيجابية من كل وفد وممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم فريق الدعم التقني وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن. إنني أشكرهم جميعا.

وأنا أعلم، إذ ننهي رئاستنا، أنني أتكلم باسم المجلس في رجاء التوفيق لوفد فرنسا في شهر تموز/يوليه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.